



الجلسة العامة ٩

الأحد، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لدولة السيد لويس ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): قبل نحو

٥٠ عاما، قال سلفي، السيد بول - هنري، أمام الجمعية، جملة لا تزال ماثلة في أذهاننا، وهي "إننا خائفون". وقد كانت الشمولية، في ذلك الوقت، تهدد الحريات الديمقراطية، وكانت مجتمعاتنا المفتوحة في خطر. ولحسن الحظ، انتصر تدريجيا الحوار السياسي والدبلوماسي على المواجهة والتهديدات المتبادلة والقوة. وإقامة عالم أكثر حرية وتوحدا واحتراما للجميع أصبحت أخيرا في متناول أيدينا. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شعرت جميع القوى الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بلحظة من الخوف والرعب والارتباك والهلع من العنف الوحشي الذي حطّم أقوى معتقداتها. فقد

هددت هذه الكراهية اللاعقلانية نفس القيم الديمقراطية والحريات الأساسية والنظرة العالمية الإنسانية.

وقد وقف العالم الحر صفا واحدا بشعور من التضامن والتعاطف وحب البقاء. ووقف إلى جانب شعب الولايات المتحدة الأمريكية تحالف لمكافحة ذلك العنف. وقد شعرنا أن هذا واجب علينا؛ وشعرنا أن معاناة الشعب الأمريكي هي معاناتنا وأن قضيته هي قضيتنا أيضا. ولم يكن بوسعنا أن ندع أي مجال للشك في أذهان أعداء قيمنا المشتركة؛ ولم يكن بوسعنا أن نترك أي مجال للذين سعوا لكسر الوعد بإقامة عالم يتسم بالعدالة والتقدم وينعم بالسلام.

واليوم، يجب أن نتجاوز الخوف. ويجب أن يسترشد ردنا بتحليل يتم بذهن صاف وبإجراء عقلائي. هذا العدو لا وجه له، ولكنه ليس موجودا في كل مكان. نحن الآن جميعا متيقظون باستمرار، ولكن يجب ألا نصل إلى مرحلة لا يستطيع الواحد منا أن ينظر في عيون الآخرين دون ريب أو شك. فنحن نمثل الغالبية العظمى المطلقة؛ ولا تعارضنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

يأس ومعاناة الذين تخلى عنهم مجتمع شعر بسرعة أكثر من اللازم بارتياح ضميره.

ولماذا ننكر ذلك؟ لقد ركزنا، كما قال رئيس وزرائنا غي فيرهوفشتات، أربع مرات على الأقل في خلال أقل من عام على التحديات التي تواجه العالم، في الدوحة ومونتيري وروما وجوهانسبرغ. فالقضاء على الفقر، وتخفيض الديون، وتحرير التجارة الدولية بوصفها عاملاً من عوامل التنمية كلها مسائل نوقشت مراراً وتكراراً. وقد خلصنا جميعاً إلى ذات الاستنتاجات. ونحن نحدد ذات الأسباب. وأجزم بأننا جميعاً نعلم الحلول التي يجب تطبيقها.

وبهذا الإجماع ينبغي أن يكون من اليسير وضع حد لعدم المساواة. وينبغي أن يسهل توحيد عالم طال أمد قطعه إلى قسمين، عالم يؤد ألوان التوتر والإحباط. ولا يمكن، بل لا يجوز، أن يوجد انقسام سطحي عند هامش ثروتنا. ويلزم أن يكون لدينا تصور أسمى للتعاون، تصور لا يُستمد من الوصاية وإنما من الشراكة والاحترام المتبادل.

ذلك أن وضع حد لعدم المساواة وصوغ تضامن جديد يمثلان الطريق إلى كفالة التنمية المستدامة للأجيال المقبلة. وقد رفع العالم الثري في كل مؤتمر من مؤتمرات القمة التي عقدناها آمال الملايين من المعوزين الذين يبحثون عن بصيص من الضوء في الظلام الدامس. بيد أنه بعد انتهاء الخطب، وبعد أن يتوقف المدافعون عن حقوق الفقراء عن نداءاتهم الشعائرية، يظل الفقر قائماً في مكانه. ويخرج الإنسان بانطباع مؤداه أننا لم نقدم لمن ينتظرون منا الكثير سوى الخطابة الفارغة والمواقف الجوفاء.

ولا بد من أن تصبح أهداف الألفية معياراً تقاس به كافة أعمال الأمم المتحدة وكل دولة من دولها الأعضاء. ويتعين علينا أن نترجمها إلى أدوات مالية وإلى سبل للوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا. وقد تعهد بلدي

سوى أقلية ضئيلة جداً. ولا يمكننا ببساطة أن نحول العالم إلى ساحة حرب. ولا يمكننا ببساطة أن نقسم العالم إلى خيرٍ وشرير. وبناء جدار يعني أن نقع في فخ الذين يظهرون صراحة كراهيتهم وعدم تسامحهم. وبدلاً من ذلك، يجب أن ندرك أكثر من أي وقت مضى أن مصدر الثروة والأمل في العالم، هو على وجه التحديد، تنوعه وتعددته العظيمان.

بديهي أن مكافحة الإرهاب يجب أن تستند إلى أساليب فعالة ولا يوجد مجال للتراخي. وأود أن أبرز هذه النقطة بقوة: يجب ألا تؤدي مكافحة الإرهاب إلى تشويه طبيعة الحياة الديمقراطية المتسامحة أو إلى عدم احترام سيادة القانون. ويجب أن يكون هدفنا هو الحفاظ على مفهوم المجتمع التعددي والمفتوح والمتسامح. لا يمكن تضليلنا ولا يمكننا أن نقبل تشويه إيماننا الراسخ بحقوق الإنسان الأساسية وبحقوق الشعوب. إن مكافحة الإرهاب تعني أيضاً، وقبل كل شيء، أننا يجب أن ندافع عن الحقوق الأساسية ووسائل الحماية القانونية لكل رجل وامرأة. إن لدينا قناعة إنسانية ويجب أن ندافع عنها، لأننا إن لم نفعل ذلك نكون نخلينا عن النصر للإرهابيين. ومن الخطأ أيضاً أن نعتقد أنه يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها. نحن نعترف بأن الوسائل العسكرية ضرورية، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها لوضع نهاية لهذه الظاهرة الرهيبة.

لا شيء على الإطلاق يبرر الإرهاب. ولا توجد قضية تبرر الإرهاب. وإنني أرفض رفضاً قاطعاً الفكرة المتمثلة في أننا يجب أن نبحت عن مصدر هذا الانحراف العقلي والروحي في حالات الظلم في العالم. وأنا أرى أن هذا من شأنه أن يخفف من فداحة هذا العمل المقيت. ولا يمكننا أن نجد هناك السبب الأصلي لهذا الهجوم. إلا أننا نعرف أيضاً أن البؤس والظلم والفقر والاستبعاد والإذلال تهيئ أرضاً خصبة لنجاح التطرف والتعصب والكراهية بالاستفادة من

للعادلة الجنائية الدولية. وهذا هو السبب في أننا نواصل تأييدنا لتدويل نظام روما الأساسي، وفي أننا عقدنا العزم على الحفاظ على نزاهته. ولا جدال في أن الحوار لا يكون أبدا سهلا حين يتفاعل القانون مع الاعتبارات السياسية، ولكننا مقتنعون بأنه لن يقف شيء على المدى الطويل أمام حق المجتمع في المطالبة بالعدالة حين ترتكب أخطر الجرائم بحق قيمه الأساسية في طريقه. وتقع على عاتق الدول مسؤولية أساسية عن المحاكمة على الجرائم التي يشملها النظام الأساسي لهذه المحكمة. ونحث المجتمع العالمي، بما فيه أكثرنا قوة، على إكساب المحكمة مصداقية وتوفير الموارد لها بما يتماشى مع رسالتها السامية.

ويمثل منع نشوب الصراعات إحدى أولويات السياسة الخارجية للبلدي. ونحن منخرطون على نحو ملموس في الدبلوماسية الوقائية، ولا سيما في أفريقيا الوسطى، حيث تقوم بلجيكا بتقديم الدعم الفعال لعمليتي سلام لوساكا وأروشا. وتدعو بلجيكا بهمة في نطاق الاتحاد الأوروبي إلى الأخذ بهذا النهج. وهي تسعى لجعل هذا المفهوم المتمثل في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتقديم الدعم بعد انتهائها جزءا أساسيا من العقيدة الدولية. وتلزمنا آليات دائمة للرصد والإنذار حتى تنبها إلى الأزمات في الوقت المناسب. ويمكن لآليات من هذا القبيل أن تنقذ حياة الكثيرين. ويلزمنا لأسباب مماثلة وضع استراتيجية حقيقية لمكافحة التمويل غير القانوني للصراعات وما يتصل به من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. فما أكثر ما يسهم الاستغلال الدنيء لهذه الموارد، مثل استخدام ماس الصراعات، في تمويل المآسي الإقليمية، كالحروب الأهلية والصراعات فيما بين الطوائف، أو على الأقل إطالتها.

ولمواجهة هذا التحدي يتعين إقامة نظام دولي موثوق به للرصد، يستند إلى معايير مشتركة. ولا بد من إدخال

ببلوغ الهدف المحدد بتقديم ما نسبته ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي بحلول عام ٢٠١٠. وتقدمنا علاوة على ذلك بمبادرات جديدة فيما يتعلق بعبء الديون.

كذلك أعلق أهمية قصوى على متابعة أعمال مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية، وعلى تنفيذ برنامج عمل ديربان. فلا غنى مطلقا عن مكافحة العنصرية والتمييز والتعصب للملايين البشر الذين كثيرا ما يعانون في صمت الانتهاكات لكرامتهم. وأشدد على الأهمية التاريخية التي يتسم بها الاتفاق بشأن أصول العنصرية وأسبابها. ذلك أنه يشكل الأساس لقيام شراكة جديدة. وما لم نسلم بما وقع في الماضي من صور الإجحاف، فلن تقوم الجهود التي نبذلها في المستقبل على أساس متين.

ومن التحديات الأخرى التي نود أن نتناولها الوصول إلى المساواة الكاملة بين الجنسين. وهذا أمر ضروري للغاية في حضارة تقدمية تتحقق فيها مثلنا في الديمقراطية والإنسانية. ويمكن للأمين العام وفريقه، بما في ذلك نائبته لويز فريشيت، أن يثق بالتزام بلدي ودعمه لجميع الإصلاحات الجاري الاضطلاع بها. إذ يجب علينا أن نعيد إلى الجمعية العامة حيويتها، ونواصل تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونوسع نطاق مجلس الأمن، ونقوم بالإصلاحات التنظيمية. وأعلم أن الأمم المتحدة ستكون أهلا لهذه التحديات.

أما البيان الرائع المتسم ببعده النظر الذي أدلى به الأمين العام فقد ذكرنا بحق وبمهارة وحزم بما تعنيه حكومة العالم وبرلمانه في نهاية المطاف. وقد قدم بيانه بشكل مقنع وذكي للغاية. ونوافقه الرأي فيما يتعلق بإعادة تشكيل منظمنا حتى يتسنى لها تلبية طموحاتنا.

وقد تصدر بلدي عملية مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم جسامة والإسراع بإعداد نظام

الكونغولية حول مائدة التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق ديمقراطي شامل للجميع.

وقد تعرفت من خلال الاجتماعات الكثيرة التي حضرتها في هذه المنطقة على الشخصيات السياسية الكونغولية. وأعرف أن لديهم من الإرادة والسلطة والكفاءة والفهم للتاريخ ما يجعلهم يحققون حلم شعب عاني طويلا في أن ينعم بالسلام والرخاء.

أود أن أشيد بوساطة جنوب أفريقيا وتزانيا في إطار المفاوضات المتعلقة بوقف إطلاق النار في بوروندي. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز، استؤنفت أعمال العنف التي يمكن أن تقوض المكاسب التي سجلتها عملية أروشا، وهي العملية التي يسر تحقيقها براءة النفوذ السياسي والمعنوي للرئيس نلسون مانديلا. كما أناشد كل الشركاء الدوليين مناشدة عاجلة أن يتدبروا ما يجب اتخاذه من خطوات عملية لمساعدة بوروندي على الخروج من أزمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن المصاعب التي تحتاج هذه المنطقة تعقد التسوية السياسية.

وهناك منطقة أخرى في حاجة إلى الاستقرار الهيكلي، هي الشرق الأوسط. حيث يعاني الرجال والنساء والأمهات والآباء والأطفال من العنف على أساس يومي؛ ولهذا السبب، يجب علينا أن نعيد تأكيد تلك المبادئ التي ستساعدنا على إيجاد حل دائم وعادل، وهي: الأرض مقابل السلام، ودولة فلسطينية قادرة على البقاء، والأمن لإسرائيل. وبدلا من الذهاب إلى أكثر من المكاسب التي تحققت في أوصلو ومدريد، علينا أن نكرس تلك المكاسب ونعيد تأكيدها وذلك بترجمتها إلى واقع. وهذا هو ما سعى الاتحاد الأوروبي إلى القيام به عن طريق وضع خطة تفصيلية توضح الإجراءات التي يجب على الأطراف المعنية اتخاذاها بغية تحقيق تسوية شاملة ودائمة.

تحسينات ملموسة على أداء مختلف لجان الجزاءات، ونرى أن تُنشأ هيئة وحيدة للرصد تتمتع بولاية طويلة الأجل.

وإن كانت أفريقيا مركز شواغلنا، فإنها أيضا معقد آمالنا. ويشكل إنشاء الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في ديربان، علاوة على دينامية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خطوتين رئيسيتين تم اتخاذهما في الأشهر الأخيرة. كما أن من البوارد المشجعة تعزيز الديمقراطية والانتخابات التي أجريت بنجاح في أفريقيا مؤخرا. وتشمل احتمالات المستقبل في أفريقيا أيضا التكامل الإقليمي بين البلدان الأفريقية، وهو أمر نشجعه. وفي وسعنا أن نرى بعض علامات إيجابية، ولكنها لا تزال هشة، فيما يتعلق بالمصالحة في البلدان التي طال تعرضها للتدمير من جراء الصراعات، كمنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا والسودان.

وقد بذل مزيد من الجهود في هذا العام لإيجاد حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية أولا إلى التوقيع على اتفاق جزئي في صن سيتي، أوجد دينامية للمصالحة بفضل الجهود التي بذلتها جنوب أفريقيا، والتي نعرب عن تقديرنا لها هنا. أما اتفاق بريتوريا فيتصدى للأسباب الرئيسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلامتها الإقليمية، وشواغل رواندا الأمنية. ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال عمليتها لتزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها دور حاسم تؤديه في كفالة تنفيذ هذا الاتفاق.

وأحث رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على اغتنام هذه الفرصة السانحة لإعادة السلام والرخاء إلى شعبيهما الجديرين بهما. كما أود أن أشيد بالمبعوث الخاص للأمين العام، السيد نياس، لقيامه بالجمع بين كافة الأطراف

بالعدالة والسعادة والمساواة. وأحيانا يراودهم نفس الحلم ولكنهم يختلفون أحيانا على الطريق إلى تحقيق ذاك الحلم. واحترام الآخرين على الرغم من أنهم يختلفون عنا سيساعدنا على المضي قدما نحو عالم أكثر وئاما. هذه هي المسؤولية الملقاة على عاتقنا كقادة سياسيين لكي نزيد يوما بعد يوم من سعة المجال المشترك للقيم التي نشترك في الإيمان بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سومسافات لينغسافاد، نائب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووزير خارجيتها.

السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد لاو، أود، يا سيدي، أن أزجي إليكم تهانتي على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

تنعقد الدورة الحالية في وقت شهدت فيه الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بدء السنة الثالثة لعملية تنفيذ أهداف التنمية التي أقرتها قمة الألفية. وخلال العامين الماضيين، تحقق تقدم مرض نحو تلك الأهداف، إلا أن الحاجة تدعو إلى عمل الكثير. ومن رأينا أن الحرب ضد الفقر تحتاج إلى أعظم الاهتمام من جانبنا، ذلك لأن الفقر ينجم عنه الموت بالملايين ولا يسمح بالتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يواجه كوكبنا الأرضي مخنة الإرهاب في صورها المختلفة. وستعمل حكومتنا في جو من التضامن مع المجتمع الدولي لمكافحة تلك المخنة.

ومنذ انتهاء القرن العشرين، شاع الزعم بأن العولمة تمهئ للأمم فرصا هائلة اقتصادية وإمائية. إلا أنه من الواضح أنها جاءت بالعديد من التحديات لغالبية شعوب العالم، وخاصة منها التي تعيش في البلدان النامية. ويمكن مشاهدة أبرز آثار العولمة في أن التباين بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية يزداد باستمرار.

وأخيرا، أود أن أثير مسألة اعتقد أنها ذات أهمية عالمية. إن مسألة العراق تمثل تحديا لنا جميعا لأنها تتضمن مسائل على شتى المستويات، وهي: الحاجة إلى القضاء على خطر رئيسي يتهدد المجتمع الدولي؛ والحاجة إلى تأمين مصداقية منظماتنا؛ والحاجة إلى الوقوف على ما إذا كان أحد البلدان يمتلك أسلحة تدمير شامل يمكن أن تؤدي إلى موت الملايين من البشر؛ الحاجة إلى معرفة ما إذا كان أحد البلدان لا يضطلع بالتزاماته إزاء الأمم المتحدة؛ والحاجة إلى معرفة ما إذا كان العمل العسكري الاستباقي من جانب واحد يشكل أو لا يشكل مشكلة نظرية بموجب القانون الدولي.

وكل هذه المسائل أساسية بالنسبة لمنظمتنا ولمهامها ومسؤولياتها السياسية الفردية منها والجماعية.

وأود أن أعيد التذكير بأن كل واحد منا بتوقيعه على ميثاق الأمم المتحدة، قد التزم جديا بالامتنال لذلك الميثاق. من أجل هذا، أود باسم بلادي وباسم مواطنيها أن أوجه مناشدة لا لبس فيها إلى العراق: أسأل السلطات العراقية بصورة رسمية وجدية أن تضع القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة موضع التنفيذ عاجلا وبدون شروط. إن احترام منظمتنا واحترام ما نحن عليه جماعة وفرداى هو السبيل الوحيد إلى تجنب استخدام القوة. وأرجو من السلطات العراقية أن تنتهز هذه الفرصة الأخيرة.

وتتطلب كل هذه التحديات رد فعل متحد متعدد الأطراف بروح من التأزر. لقد أصبح العالم الآن قرية ولكن غالبا ما نكون ذوي نظرة ضيقة ولا يستمع كل منا إلى الآخر. وأحيانا ننظر إلى الشخص الآخر كما لو كان غريبا أو حتى دحيلا. وعلى الحضارات الإنسانية أن تتعلم أكثر بعضها من بعض لنعيش معا في وئام.

ولمواطني العالم نظرات مختلفة للحياة والدين وطريقة تنظيم مجتمعاتهم والماضي والحاضر. ولكنهم جميعا يحلمون

المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إصلاح مجلس الأمن لضمان أن يفي بالتزاماته في حماية السلم والأمن. وفي هذا السياق، أود الإشادة بالأمين العام، كوفي عنان، الذي يظل يعمل بدون كلل لجعل منظمنا أكثر فعالية، وأود أن أتمنى له حتى المزيد من النجاح في جهوده.

وتشاطر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي قلقه العميق بشأن الاستخدام المفرط للقوة في الشرق الأوسط منذ آذار/مارس من هذا العام. وتماشياً مع الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز حيال عملية السلام في الشرق الأوسط، تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه لن يتحقق السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة إلا من خلال تسوية سياسية متفاوض عليها ومقبولة للطرفين ومنفذة تحت إشراف دولي. ويجب أن تكون هذه التسوية قائمة على أساس احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تأسيس دولة له مستقلة وقابلة للاستدامة، بحيث يمكنه العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً، طبقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً عن قلق كبير إزاء مسألة العراق - أمة مستقلة ذات سيادة، ودولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن نرى أنه ينبغي حل هذه المسألة بالوسائل السياسية عن طريق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعوتها إلى رفع الخطر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على جمهورية كوبا من الولايات المتحدة الأمريكية. فإثناء هذه السياسة القديمة العهد والتي عفى عليها الزمن لن يعني الامتثال الفعال للقرارات المختلفة للجمعية العامة والقانون الدولي والتفكير العالمي الحالي

وإزاء هذه الخلفية، على الرغم من أن الدول النامية اعتمدت إجراءات مختلفة بشعور من الملكية والشراكة للتغلب على مثبطاتها، فإنها لا تزال تجد نفسها مواجهة بمشكلة الحصول على المصادر المالية والبشرية التي يمكنها التعامل مع التكنولوجيا الجديدة. زد على هذا عدم قدرة تلك الدول على ولوج أسواق الدول المتطورة. ورغمما عن أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وغيره من المؤتمرات الدولية قد بعثت بعض الأمل في معالجة هذه السبلات والتحديات، فما زالت النتائج غير مرضية بالمرّة.

كما أن مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في جوهانسبرغ في وقت مبكر من هذا الشهر قد فشل في الاستجابة إلى التطلعات القوية للدول النامية وللمجتمع العالمي في معالجة مشكلة التنمية المستدامة. ولن نستطيع تأمين تنمية عادلة ومستدامة وسلام دائم للبشرية إلا بتنفيذ الالتزامات والتعهدات التي اعتمدت في تلك المؤتمرات الدولية.

وما زلنا ساعين وراء عالم يسوده السلام والتعايش والتعاون من أجل التنمية. ورغمما عن هذا، فإنه من المؤسف أن تستمر المنازعات والصراعات العنيفة تضطرم في أجزاء كثيرة من كوكبنا الأرضي نظراً لمخلفات التاريخ وغيره من العوامل الأخرى.

نلتقي هنا مرة أخرى ونحن مقتنعون أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة حقاً، ينبغي أن تتحمل مسؤولية أكبر وأن تؤدي دوراً أكثر أهمية، بموجب الميثاق والقانون الدولي، في حل النزاعات المختلفة في العالم، وفي منع ظهور بؤر الفساد الجديدة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة.

وينبغي لنا أيضاً مواصلة الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة بغية تمكينها من الرقي إلى مستوى التحديات الهائلة

العام. وقد أسهم هذا في التحسين التدريجي لمستويات معيشة الشعب اللاوي بجميع مجموعاته العرقية، وضمن الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي، وأدى إلى تقويتها.

وبينما تتعاون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع المجتمع العالمي في العديد من المجالات، فهي تسهم في تقوية التضامن الآسيوي وفي قضية السلام والصدقة والتعاون وتنمية الأمم في جميع أرجاء العالم.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فارتان أوسكانيان، وزير الشؤون الخارجية في أرمينيا.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أتمنى لكم النجاح في عملكم. وأود أيضاً أن أشكر السيد هانغ سونغ - سو على إدارة أعمال الدورة السادسة والخمسين بطريقة قديرة جداً.

وإنه لمن دواعي سروري الكبير أن أرحب بعضوية الاتحاد الكونفدرالي السويسري في الأمم المتحدة. وإن سعادتنا بالترحيب بمثل هذا العضو الجديد - ديمقراطية قديمة العهد لم تختر الانضمام إلى هذا الحفل إلا مؤخراً - وحصولنا على هذه الفرصة لشهادة متواصلة على حيوية واستدامة وأهمية هذه الهيئة الفريدة من نوعها.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، أصيبت دول حديثة وقديمة بالإرهاب الذي لا يمكن وصفه حتى الآن. وقد أذهلنا ما أدى إليه الإرهاب، وحتى حينما حاولنا فهم سبب حدوثه. ولم توفر لنا آلاف السنوات من الدمار والحروب الأدوات الضرورية لفهم ذلك النوع الجديد من القتال.

واليوم بعد مرور عام، وبينما نحاول جاهدين التخلص من الأسى، نواصل أيضاً البحث عن أسبابه. ونحن بالتأكيد نفرق بين التفهم والموافقة، وبين الوعي والقبول،

فحسب، بل أيضاً تعزيز الرخاء الاقتصادي والتعاون في المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، ترحب حكومة لاو بالتطورات الإيجابية التي وقعت مؤخراً، وخاصة بالمباحثات الوزارية بين الكوريتين، وأيضاً الإعداد للمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وستساعد هذه التطورات على تمهيد الطريق لتحقيق هدف إعادة التوحيد الوطني السلمي لكوريا، وستسهم بقدر كبير في توطيد السلم والاستقرار في شرق آسيا ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وبينما تستفيد بلدان أخرى كثيرة بالمزايا التي تقدمها العولمة، ما زالت البلدان النامية غير الساحلية مهمشة نتيجة لموقعها الجغرافي غير المواتي. وعدم قدرتها على الوصول إلى البحار، وبُعدها وانعزالها عن الأسواق الدولية الكبيرة، إضافة إلى تكلفة النقل العالية، أمور تظل عائقاً كبيراً لتلك البلدان في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية والقضاء على الفقر. إضافة إلى ذلك، فهذه الإعاقة الجغرافية تخرمنا حقاً في أن نكون تنافسيين في النظام التجاري الدولي والاستفادة الكاملة منه. وبوصفنا البلد الذي يتولى رئاسة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تعبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تقديرها للجمعية العامة للقرار الذي اتخذته العام الماضي بعقد اجتماع وزاري للبلدان غير الساحلية والبلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية بشأن التعاون في مجال النقل العابر.

وخلال العام الماضي، حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عدداً من الإنجازات المهمة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومن الأحداث ذات الأهمية نجاح انتخاب الجمعية الوطنية الخامسة في ٢٤ شباط/فبراير هذا

وتستجيب أرمينيا للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل بوضع وتنفيذ خطة عملها الوطنية من أجل الطفل. وتحدد خطة العمل الوطنية أهدافا مدتها ١٠ سنوات من أجل حماية حقوق الطفل، كما تضع الخطوط العريضة للاستراتيجيات الرئيسية وتضع مؤشرات وآليات من أجل رصد التقدم المحرز صوب الأهداف المحددة.

والعقود الماضية من مؤتمرات القمة والمحافل المعنية بمختلف العلل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات الحديثة قد أثبتت بالفعل أن الشراكات الملتزمة من الأمور الضرورية لإحراز تقدم جاد. وفي بلادنا، يجب على الحكومة والمجتمع المدني أن يعملوا معا على تنفيذ قرارات هذه المحافل. إلا أنه على الصعيد العالمي يجب على الحكومات والوكالات الدولية أن تقدم أيضا الموارد والحوافز اللازمة لتنفيذ جداول أعمالها العالمية.

ويعتمد الازدهار الاقتصادي على الاستقرار الداخلي والإقليمي والدولي. ويستند هذا الاستقرار بدوره إلى التعاون حسن النية. ورغم وجود مختلف الصراعات في منطقتنا، فما زال الأمل يراودنا في أن العمليات الديمقراطية ستوجد مجتمعات مدنية يقودها زعماء مسؤولون ملتزمون بحل القضايا السياسية.

ونتطلع في أرمينيا إلى عام من الانتخابات: الانتخابات الرئاسية التي تُجرى للمرة الرابعة منذ الاستقلال، تتبعها الانتخابات البرلمانية، ويتبعها استفتاء بشأن الإصلاحات الدستورية. ونفخر أن لدينا دستورا عاملا استمر أكثر من سبع سنوات وأن هذا الدستور ظل لدينا خلال فترات عصيبة بدون أن يؤدي إلى فوضى داخلية. ورغم ذلك، فإننا - شأننا شأن أي مجتمع متطور - نسلم بالحاجة إلى إجراء بعض التغييرات لكي نبين بصورة أدق

وبين الفهم والتبرير. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن التشخيص لا يؤدي دائما إلى الشفاء.

ولا يمكننا أن نعود إلى ما كنا عليه قبل عام، لا في توقعاتنا ولا أعمالنا. والسؤال الأساسي الذي يجب علينا جميعا أن نجيب عليه هو: ماذا يمكننا أو لا يمكننا أن نفعل، وماذا ينبغي أو لا ينبغي لنا أن نفعل إزاء الآخرين؟ يجب أن تتضمن الإجابة رفض الظلم الصارخ والفقر المدقع. وهذا من شأنه أن يخفف إلى درجة كبيرة اليأس الذي يديم تلك العلل الاجتماعية.

ومع مراعاة ذلك، نرحب بالأهداف وبالجداول الزمنية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرا، وترمي هذه الأهداف والجداول الزمنية إلى حفز العمل بشأن طائفة واسعة النطاق من القضايا. ومن بين الأهداف الجوهرية الحاجة إلى إتاحة المياه وإدارتها بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر الحياة ومتطلبا أساسيا للحياة الكريمة. فبدونها لا يمكن أن يوجد الاستقرار الاقتصادي ولا السياسي. والحدثان الرئيسيان للأمم المتحدة هذا العام، وهما المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية ودورة الجمعية الاستثنائية المعنية بالطفل، يبرهنان كذلك على أنه يجب معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متواكب من أجل تحقيق السلم والأمن العالميين.

ونركز في أرمينيا أيضا على جانبي التنمية. وتهدف استراتيجية الحكومة الأرمينية لتخفيض الفقر إلى إنشاء مظلة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية البشرية المستدامة في المناطق التي دمرتها الزلازل والصراعات. وسنحقق ذلك عن طريق بناء القدرات الداخلية للحكم واستعادة الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الزراعية وإعادة الحراثة والاستعداد لوقوع الكوارث.

أو الاستراتيجيات الحكيمة وغير الضارة إزاء ناغورني - كاراباخ، حيث يوجد فيها بالفعل حكم ذاتي فعلي منذ ما يقرب من ١٠ سنوات.

ويصبح تحقيق الديمقراطية وتقرير المصير من المسائل الضرورية والحتمية في نفس الوقت عندما يجري تشكيل كيان مستقل جديد داخل دول تفتقر إلى الديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان ولا تطبق مبادئ الأمم المتحدة على نحو مرضٍ. ولا شيء يثبت هذه الحقيقة أكثر من عضوية تيمور الشرقية قريبا في هذه الهيئة. ولذلك، تعرب حكومة أرمينيا بسرور عن تهايتها القلبية لذلك البلد. وعضوية تيمور الشرقية مستقبلا دليل على أن رفض جميع مطالب تقرير المصير غير صحيح ولا يأخذ في الحسبان الحقيقة الفعلية، وهي أن هذه الحركات، بطبيعتها، ليست متماثلة أو حتى متشابهة. ومختلف أنواع النضال من أجل تقرير المصير تتطور بأساليب مختلفة جدا؛ ولهذا، يجب أن يعالج كل منها بصورة مختلفة.

ولا يزال التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي هو الأخذ بسياسات تُسهم في الحل السلمي لكل صراع. وبغية الأخذ بسياسات صحيحة، لا بد من إنشاء معايير لتقييم كل حالة على حدة والحكم عليها، مع الأخذ في الاعتبار على نحو واقعي الحالة في الميدان لكي نحقق السلام الدائم.

وهذا السلام هو الذي ما زال ينتظره شعب ناغورني - كاراباخ والمنطقة بأسرها. ومن شأننا أن نعتقد أنه السلام الذي تريده القيادة في أذربيجان أيضا. واستنادا إلى الاجتماعات المفعمة بالأمل التي يعقدها رئيسا أرمينيا وأذربيجان، فهناك ما يدفعنا إلى التفاؤل. ومع ذلك، بعد أن تابعت التعليقات التي أدلى بها زميلي من أذربيجان من هذه المنصة صباح اليوم، فلإني لم أُصدم فحسب، بل أُصبت

التزامنا بأن نصبح مجتمع يحترم سيادة القانون وحقوق الأفراد.

ونشعر بالفخر بنفس القدر حيال كون الأرمن في ناغورني - كاراباخ، وسط نضالهم الجاري من أجل تقرير المصير، قد أتموا أيضا جولة أخرى من الانتخابات الرئاسية. إن شعب ناغورني - كاراباخ يستحق الشاء على توطيد سيادة القانون رغم استمرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

ولما كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لها تواصلان العمل مع أرمينيا وأذربيجان وناغورني - كاراباخ على التوصل إلى تسوية تقرر الوضع النهائي لناغورني - كاراباخ بحكمة. أي بالنظر إلى الحالة الواقعية في الميدان، فمن الواضح أنه لكي تتمكن أي قيادة من المشاركة بشكل شرعي وفعال في المفاوضات النهائية التي تؤثر على وضع شعبها، لا بد أن تكون منتخبة على نحو ديمقراطي وأن تخطى بولاية شعبية. ومن ذلك المنطلق، تقرر في اجتماع مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عُقد في هلسنكي عام ١٩٩٢، دعوة الممثلين المنتخبين وغيرهم من ناغورني - كاراباخ إلى مؤتمر مينسك الذي عُهد إليه بتقرير الوضع النهائي لناغورني - كاراباخ.

ولهذا، بينما لا يفترض إجراء الانتخابات في أي وضع خاص أو إضفاء الصبغة الديمقراطية عليه، فإن تقرير المصير يُصبح أكثر شرعية دائما عندما تصاحبه عمليات ديمقراطية. ويبدو أن المجتمع الدولي يفهم العمليات الديمقراطية الانتخابية، بل وغالبا ما يرحب بها ويساعد أحيانا على إجرائها في المناطق التي لا يزال وضعها القانوني الدولي متقلبا وخاضعا - ظاهريا - لسيادة دولة قائمة. ولا نفهم السبب في عدم الأخذ بهذه النهج

سوف يزيل العقوبات السياسية. ونحن، الذين نُكلف بتحويل هذه الجهود ونرغب في إرساء سلام عادل، يجب أن نضطلع بمهمتنا بنهج أمين ومسؤول.

واسمحوا لي أن أقول إن ناغورني - كاراباخ لم تكن أبدا جزءا من أذربيجان المستقلة. وسواء بحثنا في كتب التاريخ أو الجغرافيا، أو انتهجنا منظورا سياسيا طويل الأجل أو واجهنا حقيقة الأمور في الميدان، فإن رجال ونساء وأطفال ناغورني - كاراباخ قد نالوا حق العيش في سلام في أراضيهم التاريخية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ما جاء في بيان الرئيس كوشاريان أمام الجمعية العامة قبل عامين بشأن العمل من أجل الاعتراف بالإبادة الجماعية للشعب الأرمني والحيلولة دون تكرار مثل هذه الفظائع. ونعرب عن تقديرنا العميق لكل الحكومات، والمجالس النيابية والهيئات الدولية التي اعترفت بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الأرمني ونتعهد بالتعاون مع كل أولئك الذين يعيدون التأكيد حاليا على حقائق تلك الجريمة التي ارتكبت ضد البشرية. وبوصفنا أحد الموقعين على اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، تولي الحكومة الأرمنية أولوية عالية للكفاح من أجل منع جريمة إبادة الأجناس في المستقبل والوقوف ضد جميع محاولات إنكار وقوع هذه الجريمة في الماضي. وإننا نؤيد كل المبادرات التي تعزز التوافق الدولي وراء تلك المعاهدة التاريخية.

لقد أصبح من الواضح أن هذه الألفية، أيضا، لن تكون خالية من العنف. واليوم، عندما يلوح السلام العالمي كأمل بعيد، تلاحظ أرمينيا بقلق بالغ تلك الأوضاع المتهبة في القوقاز والشرق الأوسط وأماكن أخرى. ولمواجهة هذه التحديات، تؤيد أرمينيا المقترحات المقدمة من الأمين العام التي ترمي إلى تعزيز المنظمة حتى يمكنها أن تواجه التحديات

بالإحباط أيضا حيث أنه لا يواكب ما يحرزه رئيسا بلدنا من تقدم في المنطقة.

لقد مر عامان على اجتماعي باريس وكبي وست، حيث عرض المجتمع الدولي وجهات نظره بشأن هذه القضية. ومنذ ذلك الوقت يستخدم بعض المسؤولين في أذربيجان جميع الوسائل المتاحة لهم، عن يأس أو جهل، للتشكيك في مبادرات المجتمع الدولي، باحثين عن طرق تربطها ربطا اصطناعيا بالقضايا الحاسمة المعاصرة.

وبعد ١١ أيلول/سبتمبر دفع الحديث عن تهديد الإرهاب الدولي لأذربيجان إلى توجيه اتهامات دارت دورة كاملة لتضرر بسمعتها هي عندما ظهرت على السطح - وفقا للمصادر الغربية - علاقة أذربيجان نفسها بالإرهابيين طيلة ١٠ سنوات وعندما ثبت أن أذربيجان كانت بالفعل محورا إقليميا للإرهابيين. وبالتالي، لم يفلح ذلك. واليوم عندما يتحدث المجتمع الدولي عن مسؤولية البلدان بموجب قرارات مجلس الأمن، توجه أذربيجان بطيش نفس الاتهامات ضد أرمينيا بدون أن ترى أن أرمينيا تفعل ما يتوقعه المجتمع الدولي بالضبط: فهي تستخدم مساعيها الحميدة، مع قيادة ناغورني - كاراباخ، للمساعدة على إيجاد حل سلمي للصراع.

وهناك خيار أمام أذربيجان: إما أن تواصل التلاعب الوهمي المكشوف والتفكير الساذج المليء بالأمان الوهمية والأمل في العودة إلى حالة تاريخية وعسكرية وسياسية انتهت منذ مدة طويلة، أو أن تنضم إلى المجتمع الدولي من خلال المساعي الحميدة للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية الاستمرار في البحث العسير عن السلام. إن الأفراد في الميدان على جميع الجوانب يبينون استعدادهم للسلام وللاستقرار السياسي والاقتصادي. ويواصل القادة على أعلى المستويات إجراء حوار أمين

هان سونغ سو، على إدارته المميزة لأعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

ينضم إلى الأمم المتحدة عضوان جديدا، هما تيمور الشرقية والاتحاد السويسري، ومع التباين الواضح في وضعي البلدين، إلا أنهما سيُثيران نسيج الأمم المتحدة، كل منهما بخصوصيته، فالأردن يرحب بهما ويهنئهما آملا لهما كل الخير.

يتصادف موعد انعقاد هذه الدورة مع الذكرى السنوية الأولى للهجوم الإرهابي البشع الذي استهدف مدينة نيويورك، بالإضافة إلى واشنطن وولاية بنسلفانيا. وإني إذ أكرر إدانة الأردن لهذا العمل الإرهابي، لأجدد التعبير عن أعمق مشاعر المؤاساة لذوي آلاف الضحايا الأبرياء الذين سقطوا جراء ذلك العمل الجبان الذي تعرضت له المدينة والدولة اللتان تحتضنان منظمتنا. إن اشتغال قائمة الضحايا على أشخاص من مختلف الجنسيات، والأعراق، والأديان، والثقافات هو أكبر دليل على أن الإرهاب الأعمى لا يفرق بين أبناء عرق، أو أمة، أو أتباع ديانة، أو ثقافة. غير أن رد المجتمع الدولي، وتعامله السريع والحاسم كان في مستوى التحدي. ومثلت الأمم المتحدة الأداة المناسبة لتحركنا الجماعي عندما توفرت الإرادة السياسية والقناعة بأهمية الموضوع، فاتخذت الجمعية العامة القرار ١/٥٦، بينما اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد شكلت تلك القرارات، التي صدرت عن هذه الهيئة الدولية التي تمثل جميع ثقافات العالم ومذاهبه وشعوبه، الانطلاقة الرسمية للحملة الدولية ضد الإرهاب.

أما بلدي، الأردن، فهو من بين الدول التي عانت من الإرهاب وشروره. فقد استهدف الإرهابيون رموزه، ومواطنيه، ومصالحه بسبب مواقفه المبدئية، التي يأتي في مقدمتها محاربة الإرهاب نفسه. فقد كنا على الدوام في

الجديدة بشكل يبعث على مزيد من الرضا. وبالإضافة إلى ذلك، تجبذ أرمينيا تمثيلا أكثر إنصافا في مجلس الأمن، ومزيدا من الشفافية في أنشطة المجلس.

وما فتئت الحالة في الشرق الأوسط وفي أفغانستان وفيما يتعلق بالعراق تشكل مثالا مستمرا على الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة وتفعيلها حتى يمكنها تأكيد إرادة سائر أعضاء المنظمة مع تحويلها سلطة أكبر لتنفيذ قراراتها.

ومع استمرار الدول والحكومات في البحث عن سبل جديدة للتصدي للصراعات الداخلية الناشئة والعلاقات البينية المتزايدة التعقيد، ترى أرمينيا أن على الأمم المتحدة أن تجسد كل مبادئ العدالة والمساواة بين الشعوب سياسيا واقتصاديا، تلك المبادئ التي قد يكون من اليسير ترديدها وإن كان من الصعب تحقيقها. وبالنظر إلى عدم التوازن في تاريخنا والجغرافية الصعبة للمنطقة التي ننتمي إليها، فليس بمستغرب أن تنادي أرمينيا بتعددية الأطراف والأمن الجماعي. ومن وجهة نظر بلد يمثل مواردنا وقصورنا، فإننا ندرك أن السلام ليس ممكنا بدون العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة واحترام حقوق كافة الأفراد والشعوب في مجتمع الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مروان المعشر، وزير خارجية الأردن.

السيد المعشر (الأردن): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، الجمهورية التشيكية، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. إن ما عُرف عنكم من حكمة وبراعة دبلوماسية سيسهم في وصولنا إلى الغايات النبيلة التي نتطلع جميعا إلى تحقيقها، والتي تحقق المنفعة لدولنا وشعوبنا. كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر سلفكم، معالي الدكتور

الشعب الفلسطيني، وتفشت الأمراض المرتبطة بسوء التغذية والجوع، لا سيما بين الأطفال والنساء والشيوخ. وأصبحت هذه الممارسات مصدرا للإحباط واليأس الذي بدوره يولد الكراهية والحقد والعنف.

لذلك لا بد من التصدي لهذا الأمر ومعالجته فورا. وإننا نتوخى أن تأتي الخطوة الأولى من إسرائيل التي يجب أن تبادر إلى إنهاء احتلالها للمدن الفلسطينية دون تأخير، وأن تقلع عن سياسة الإغلاق والحصار. إن من مصلحة إسرائيل أن تبادر إلى تبني سياسات أكثر إيجابية تجاه الفلسطينيين من أجل إعادة الثقة بين الجانبين، وترميم قيم التعايش والتفاهم بين الشعبين. إن نهج إسرائيل الحالي القائم على الانفعال والاستخدام المفرط للقوة يعمق البغضاء والكراهية، ويعمل العنف.

ومع ترحيبنا ببوادر الانفراج التي تلوح في الأفق، والتي عبر عنها عمليا الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان - الفلسطيني والإسرائيلي - في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢، والقاضي ببدء انسحاب إسرائيل من بعض المدن الفلسطينية التي كانت قد أعادت إسرائيل احتلالها؛ فإننا ندعو هذه الأخيرة إلى التنفيذ الأمين والسريع لقرار مجلس الأمن الدولي ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المدن الفلسطينية.

إن الأردن، وهو يقف، من منظور سياسي وإنساني، ضد استهداف المدنيين الإسرائيليين، وإذ يتفق مع وجوب معالجة جميع القضايا الأمنية، ليرى، في الوقت نفسه، أن السبيل الوحيد للتعامل الفعال مع المشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية يكمن في إعادة استئناف عملية السلام برمتها من حيث توقفت ووفق مرجعياتها الثابتة والمتفق عليها، والقائمة على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتشمل بما فيها الأراضي

طليعة كل جهد دولي يهدف إلى ملاحقة هذه الآفة، والتعامل معها، بما في ذلك تخفيف منابها تمهيدا لاجتثاثها والقضاء عليها. وبالمثل، كان موقف الأردن واضحا في رفض وإدانة كل صور الإرهاب وأشكاله. وقد أعلننا قناعتنا هذه ضد الإرهاب بغض النظر عن مصدره، والجهة التي تمارسه، ومهما كانت هوية ضحاياه بدون أي تمييز، وبدون قبول أي تبريرات مهما استندت إلى اعتبارات الدين أو العرق أو الجنسية. لذلك تعاملنا مع كافة أشكال الإرهاب وصوره باعتبارها أعمالا إجرامية.

وفي السياق نفسه، وبناء على قناعتنا بأن استئصال آفة الإرهاب هدف مشترك لدولنا ومجتمعاتنا، فإننا نستعري الانتباه إلى بعض المحاولات والتوجهات غير البريئة التي تحركها دوافع خبيثة ونوايا سيئة للربط بين الإرهاب وديانة معينة أو ثقافة محددة. إنكم تشاركوني الرأي بأن التصدي الفعال لمثل هذه المحاولات والجهود المريبة أمر ضروري، ولا مفر منه، خاصة إذا ما أريد للجهد الجماعي المنظم أن يستمر لحين تحقيق الهدف الأهم، وهو القضاء على الإرهاب وتصفيته. إن الوضع في منطقة الشرق الأوسط في غاية الخطورة. فالأوضاع هناك تتطور من سيء إلى أسوأ على أكثر من صعيد، وخاصة في فلسطين المحتلة.

إن قيام إسرائيل بإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، واستمرار هذا الاحتلال والإجراءات والسياسات المرافقة لذلك، وخاصة سياسات الإغلاق والحصار، قد أحدثت وضعاً معيشياً لا يحتمل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. لقد دفع هذا الوضع غير المقبول العديد من المنظمات الإنسانية والجهات الدولية إلى إعلان حالة الاستنفار، لأن إجراءات إسرائيل المتمثلة في خنق الشعب الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً بهدف تركيعه ودفعه إلى التنازل عن حقوقه قد بلغت درجة من الخطورة لا يمكن السكوت عليها. لقد تضاعفت حالات سوء التغذية بين أوساط

وثانياً، وضع جدول زمني واضح لمراحل تنفيذ هذه الالتزامات على ألا يُسمح بتجاوز موعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بأي حال من الأحوال، عن منتصف عام ٢٠٠٥. وثالثاً، الاتفاق على تشكيل هيئة رقابة دولية تشرف على هذه الترتيبات وتراقب إجراءات تنفيذها.

إننا نأمل أن تتم مناقشة هذا التصور خلال اجتماع اللجنة الرباعية الدولية الذي سيعقد في نيويورك بعد أيام ليتم إقراره ويصبح برنامجاً، وخطّة عمل، والتزاماً دولياً متكاملًا وشاملاً، وأن تباشر الأطراف في تنفيذ ذلك على أساس محدد تكون نتيجته إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. كما نأمل أن يكون هذا الإنجاز دافعاً لهدف الوصول إلى سلام شامل على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي خلال نفس الفترة.

إن الأردن، انطلاقاً من تمسكه بمبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق، لا سيما المادة الثانية، الفقرة الرابعة، التي تحظر استعمال القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول، وتحصر هذا الحق في مجلس الأمن لبيانه في حال وقوع ما يشكل خرقاً للأمن والسلم الدوليين، يرى أن السبيل الوحيد لتسوية الأمور العالقة بين الأمم المتحدة والعراق يجب أن يتضمن التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كافة، وبشكل كامل، بما فيها عودة المفتشين وتلك المتعلقة بالأسرى الكويتيين والمفقودين. إن هذا، إذا ما تم، سوف يجنب الشعب العراقي، الذي طال أمد معاناته، أي عمل عسكري، حيث أن مثل هذا العمل سيزيد من تلك المعاناة. ناهيك عن أن التوصل إلى مثل هذه الصيغة سوف يجنب المنطقة آثار العمل العسكري.

وفي سياق التأكيد على مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التجاوب

الفلسطينية والسورية واللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية المبادرة التي اعتمدها القادة العرب في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت خلال شهر آذار/مارس الماضي، وما تضمنته تلك المبادرة المتوازنة من أفكار وطروحات عملية تبين، بما لا يدع مجالاً للشك، الالتزام العربي الصادق بالسلام العادل والدائم والشامل. لقد مثلت تلك المبادرة التزام الدول العربية بالدخول في اتفاقيات سلام مع دولة إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة حتى حدود ما قبل ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إنني أتوقع أن ترتقي الحكومة الإسرائيلية إلى مستوى تطلع الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي للعيش بسلام وعدل وكرامة، وأن تتجاوب مع تلك المبادرة المتوازنة والصادقة والمقبولة من جميع الدول والأطراف المعنية بعملية السلام. فقد أتت هذه المبادرة متفقة مع التصور والالتزام الذي عبر عنه فخامة الرئيس جورج بوش، فيما يتعلق بشكل وهدف الحل النهائي على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، والمبني على قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل خلال فترة أقصاها منتصف عام ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد، فإن الأردن يدعم الجهود الرامية إلى صياغة خطة عمل واضحة على أساس بلورة تصور يؤدي لتنفيذ التزام فخامة الرئيس بوش من خلال: أولاً، بيان الالتزامات المترتبة على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي.

ختاما، آمل أن يكون التوفيق حليفنا، وأن يكون نصيب أعمالنا في هذه الدورة النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الاونرابل السيد جوزيف بورغ، وزير الشؤون الخارجية في مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتقديم تهنئة حارة من حكومتي إلى السيد يان كافان على توليه رئاسة الجمعية العامة. لقد خدم الجمهورية التشيكية على أكمل وجه بصفته وزيرا للخارجية، ولدي ثقة تامة بقدرته على مواجهة تحديات عديدة لا شك في أن الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة سوف تتصدى لها. وأطمئنه على دعم وفدي الكامل له في تنفيذ مهامه.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للسيد هان سونغ - سو على ما تحلى به من مهارة وتقان في خدمة هذه الهيئة أثناء الدورة التي اختتمت من فورها.

وإنه من دواعي السرور البالغ لحكومة مالطة أن ترحب بانضمام الاتحاد الكونفدرالي السويسري مؤخرا إلى أسرتنا الدولية. كما أننا نتطلع إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية بين صفوفنا. إن انضمامهما إلينا يزيد من تعزيز ثقة وإيمان جميع دولنا بأن الحوار ضمن إطار متعدد الأطراف هو أمر مجد ولا غنى عنه على حد سواء.

لقد انشغل المجتمع الدولي في الأسبوعين الماضيين بقضية التنمية المستدامة. وشاركت مالطة بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جنوب أفريقيا، وبالرغم من عدم قدرة مؤتمر القمة على بلوغ جميع الأهداف الطموحة جدا فإننا راضون عن اعتماده لخطة عمل - خطة التنفيذ - تتضمن أهدافا محددة من أجل التصدي للمشاكل

مع دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، ونحثها على قبول إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية. كما نشجع الجهود التي يبذلها الطرفان في قبرص إلى إيجاد حل سلمي عادل للقضية القبرصية، وندعو إلى التوصل إلى حل سلمي للتراع بين الهند وباكستان حول كشمير. ولا نشك في أن الجمعية العامة سوف تدعم هذه الجهود وتؤازرها.

إن الأردن، إذ يعي طبيعة المتغيرات التي طالت بنية العلاقات الدولية، والبيئة الدولية في العقد الأخير، ليشدد على ضرورة مواكبة الأمم المتحدة هذه المتغيرات، والتعاطي الفعال معها لتظل المظلة التي ينضوي تحتها التعاون والتفاعل الدوليين بجميع مظاهرها، ولتظل أيضا التعبير الصادق عن طموحات وآمال بني البشر جميعا.

وهنا أود أن أشيد بسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان. فنحن نرى أن بُعد بصيرته، وعلو همته، وسعة صدره سجايا شخصية تعزز عمل الأمم المتحدة في كل مجالاتها الإنسانية والسياسية. فله منا مرة أخرى كل التقدير والمؤازرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غيغوس شيريوغا (إكوادور).

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أشير إلى ترحيبنا الحار بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ودخول نظامها الأساسي حيز النفاذ، ونعبر عن الأمل في أن يعزز هذا الأمر المبادئ والمقاصد العظيمة التي قامت الأمم المتحدة على أساسها. كماؤكد على دعمنا المطلق لكل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، وتنشيط دورها بما في ذلك الجهود الهادفة إلى إصلاح المنظمة، وإعادة النظر في عضوية مجلس الأمن بهدف توسيعه ليعبر أكثر عن الواقع الدولي الجديد.

قبل انتهاء هذا العام سوف نحیی الذکری السنویة العشرین لفتح باب التوقیع علی اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعندما نادت مالطة، بوصفها دولة مستقلة حديثاً، بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية مثل هذه كان اهتمامها منصباً علی قضايا عديدة بدون حلول تخص حقوق والتزامات الدول فيما يتعلق بالبحار والمحيطات، وبالبدور التي قد تزرعها تلك القضايا لعدد لا یحصی من الصراعات. ومن المستحيل الآن التكهن بعدد الحالات التي ساعدت فيها الحقائق القانونية المنبثقة من الاتفاقية في نزاع فتيل الصراع والحرب أو في تلافيهما أو منع نشوبهما تماماً. إن لعنة القانون الدولي في عصرنا هي أنه یصنع عناوين الأخبار عندما یفشل ولا یلقى اهتماماً عندما ینجح.

ومن الأفضل لنا أن نبقي واعيین للدور الذي یقوم به القانون الدولي، المستند إلى العملية متعددة الأطراف، في منع نشوب الصراعات وتجنب التهديدات للأمن الدولي. وبعبارة أخرى، من الأفضل لنا أن نتذكر الدور الذي یقوم به القانون الدولي في دعم الولاية الرئيسية للأمم المتحدة نفسها. وینبغي الاعتراف بإسهام دور صكوك القانون الدولي، خاصة صكوك مثل اتفاقية قانون البحار، في ذلك الصدد.

ولقد استضاف مقر الأمم المتحدة من فوره الدورة الأولى التاریخية لمجلس الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ووصلت الآن التغيرات المعقدة اللازمة التي أجريت علی التشريع الوطني، بغية السماح لمالطة بالتصديق علی نظام روما الأساسي إلى مرحلة متقدمة ومن المنتظر تقديمها إلى البرلمان في الأيام القادمة مما سيمكن مالطة قریباً جداً من إيداع صكوك تصديقها رسمياً.

إن جذور المحكمة الجنائية الدولية تعود إلى الجرائم البشعة التي أرتکبت خلال القرن الماضي - وعلی رأسها

الإبغائية الرئيسية. ولقد عملت مالطة طوال المفاوضات علی نحو وثیق مع الاتحاد الأوروبي من أجل إدراج خطط وأهداف ملموسة في خطة العمل. ونتيجة لذلك، وافق مؤتمر القمة علی مجموعة من الالتزامات في مجالات ذات أولوية، مثل المياه والصرف الصحي والتصحر والطاقة والتنوع البيولوجي. ونأمل أن تجتذب خطة العمل الموارد الإضافية اللازمة التي تمكن من تنفيذها، مما یجعل التنمية المستدامة حقيقة لأعداد من البشر تتزايد باستمرار.

عندما تشرفت بمخاطبة الجمعية في المناقشة العامة الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تعهدت بدعم حكومي الكامل للمبادرة الفرنسية - الألمانية المناهضة لاستنساخ الكائنات البشرية. وبصفتنا مشارکین في تقديم القرار ٩٣/٥٦، الذي أنشأ اللجنة المخصصة ذات الصلة، فقد تابعنا بعناية المداولات داخل اللجنة المعنية بالاعتبارات الفلسفية والطبية والقانونية والأخلاقية المتصلة بهذه القضية الملحة. وكان هذا نقاشاً ضرورياً أبرز توافق الآراء القائم علی الحاجة إلى التصدي للتحديات التي يشكلها علماء عاجزون عن إدراك التداعيات الأخلاقية لأفعالهم أو غير مستعدين لإدراكها، وكذلك التصدي للأخطار التي قد يشكلونها علی البشرية. ولقد تم الآن إثبات تلاقي الإرادة السياسية. وبالتالي فإن الوقت قد حان لمنح اللجنة المخصصة ولاية واضحة للتفاوض علی إبرام اتفاقية بشأن هذه المسألة. وسوف تسعى حكومتي جاهدة إلى تحقيق اختتام المفاوضات في هذا الصدد في وقت مناسب، بهذا یكون قبل نهاية عام ٢٠٠٣. ولكن سواء كان المجتمع الدولي سیرم مثل هذه الاتفاقية قبل الإجراء الفعلي لمحاولات استنساخ البشر أم لا، يتحتم علی الدول الأعضاء، من خلال العمل الدولي والتشريع الوطني، أن تحرم العلماء الراغبین في تحدي المجتمع الدولي من الملاذ الآمن.

تقلل بأي حال من تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة كل الشرعية في إنشاء دولة لهم.

وبالمثل، فاستهداف المدنيين الإسرائيليين للتفجيرات الانتحارية وسائر أشكال تدمير الأرواح وممتلكات المدنيين الأبرياء يلحق أضرارا بليغة بالقضية التي يزعم مرتكبو هذه الجرائم دعمها.

ولا يمكن أن تضيء أية قضية أو حجة أو تبرير الشرعية على هذه الأعمال المخيفة من أي طرف من أطراف الصراع.

وتنظر حكومتي بأسى إلى سور، يذكرنا بحائط برلين، أشنع رموز القرن العشرين، يجري إنشاؤه يوما بعد يوم. فهذا تذكار أليم للقليل الذي تعلمته البشرية من الماضي، وخاصة إذا عدنا بالذاكرة إلى اندلاع أعمال العنف في المنطقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفرض الشروط المسبقة غير المبررة للبدء بالمفاوضات السياسية لا يؤدي إلا إلى زيادة تعطيل أي تقدم في المناقشات بشأن حل الصراع بإقامة دولتين. فهذه المفاوضات التي لا بد أن تبدأ بدون مزيد من التأخير، يجب أن تستند إلى الصيغة الواضحة والصريحة لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. أما المبادرة الأخيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم خارطة للشرق الأوسط تحدد عملية من ثلاث مراحل تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥، فهي توفر أساسا حقيقيا للسير بالمفاوضات قدما. واجتمع الدولي يطالب اللجنة الرباعية بالتقدم في هذا السبيل بصفة عاجلة.

وثمة قضية لا تزال قائمة في منطقة البحر المتوسط هي الحالة في قبرص التي تظل مبعث قلق لأكثر من ٢٥ عاما. وأملنا وطيد في التوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة

الجرائم التي تناولتها محاكم نورمبرغ. ومن ثم فإن المحكمة الجنائية الدولية هي نتاج لدروس تعلمناها عبر الزمن وللإرادة السياسية واسعة الانتشار التي أدت إلى إيجاد رادع معقول للمرتكبين المحتملين لأبشع الجرائم. وعليه فإن المحكمة الجنائية الدولية تشكل ساحة فعالة ومختصة وعادلة يمكن فيها محاكمة أولئك الأشخاص. كما يمثل إنشاء هذه المحكمة تقدما ملحوظا رئيسيا في القانون الدولي، وهو تقدم أصبح الآن ذا أهمية أكبر - وليس أقل - بعد أن فرض الإرهاب نفسه على رأس جدول أعمالنا الدولي.

ولا تزال الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تطفئ على ذاكرتنا. فلقد جاءت الذكرى السنوية لتلك المأساة لتملاً شاشاتنا التلفزيونية بالمشاهد المروعة للمعاناة والموت. وأفلحت هذه الذكرى السنوية في تذكيرنا بالعزيمة اللازمة في مواجهة هذا الرعب. وشاركت حكومتي في الحرب على الإرهاب الدولي بعزم كامل، وستواصل هذه المشاركة. والدليل على ذلك ليس في تنفيذنا الكامل فحسب للاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب والعملية الجارية الآن لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بل أيضا في التشدد البالغ في إخضاع موانئنا للمراقبة والتدقيق.

ونحن نتعهد بمواصلة تكثيف جهودنا في هذا الميدان كي نساعد في الاستئصال الدائم للإرهاب بأي شكل من أشكاله.

إن الاضطراب المستمر في الشرق الأوسط يظل أيضا مصدرا لقلق بالغ لحكومتي. فدورة العنف المستمرة في المنطقة تؤكد، إذا كانت ثمة حاجة للتأكيد، أنه لا يوجد أي حل عسكري بحت لهذا الصراع. فعمليات قتل الفلسطينيين بلا محاكمة والتدمير المتعمد لممتلكات وأرزاق المدنيين الأبرياء وتعريض السكان الفلسطينيين بكاملهم لعقاب جماعي، لن

ليضعوا أرواحهم وآمالهم في أيدي أفراد عديمي الضمير. وهؤلاء المتجرون بالبشر، الراغبون في استغلال البؤس والإحباط لا يعيرون الروح البشرية أي احترام وغالباً ما يتركون المقبلين على الحجرة لعناصر الطبيعة بعد أن يكونوا قد ضمنوا مكاسبهم الحرام. وقد شددت حكومي العقوبات التي توقعها على من تثبت إدانتهم بهذه الأعمال الشنيعة. كما أننا عززنا قدراتنا على المراقبة والإنقاذ في مياها الإقليمية، ونسعى في الوقت نفسه إلى تقديم العلاج بشكل إنساني بقدر الإمكان للضحايا الذين يصلون إلى شواطئنا. غير أننا نبذل هذه الجهود ونحن مدركون تماماً أننا نعالج أعراض ظاهرة الاتجار بالبشر، لا أسبابها الجذرية.

إن ضرورة تضيق الفجوة في الثروة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي حجر الزاوية في فلسفة العملية الأوروبية المتوسطة التي ما وجدت إلا للجمع بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط معا على عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولقد ظلت مالطة داعماً قوياً لهذه العملية منذ بدايتها، وتتطلع إلى زيادة تطوير دورها في هذا المحفل، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، في المستقبل القريب.

وترى حكومي أن انضمام مالطة إلى الاتحاد الأوروبي سيفيد في تعزيز قدرتنا على تعزيز السلام والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لسمعتنا كوسيلة أمين بوسعه التعارف مع جانبي المتوسط.

وبقدر ما هو الوضع عليه، فإننا نرى أن عضويتنا في الاتحاد تعزز عملنا الداخلي على جميع صعد المجتمع. بما يعود على الماطلين بالازدهار الآن وفي السنوات القادمة. والواقع أننا نعتقد أن تلك العضوية في الاتحاد الأوروبي تمثل تقدماً

قبرص، ونؤكد دعمنا الكامل للجهود المبذولة لإيجاد حل لها على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن يوفر انضمام قبرص الوشيك إلى الاتحاد الأوروبي الزخم اللازم لحل هذه المشكلة التي طال أمدها.

ومما يشجع مالطة أن ترى الجهود التي يبذلها الأمين العام لإشراك المنظمة في السعي إلى بلوغ حل للوضع المتعلق بالعراق قبل أن يتدهور أكثر من ذلك. وحكومي تطالب الحكومة العراقية بالامتثال لكل التزاماتها بموجب جميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات المتعلقة بترع أسلحة الدمار الشامل. وعلى العراق أن يفي بالتزاماته ويسمح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى أراضيه بدون أي شروط مسبقة، وعلى النحو الذي حدده مجلس الأمن.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً في سبيل استكشاف كل الخيارات السياسية والدبلوماسية التي يمكن أن تساعد في حل القضية. وتوافق مالطة على قول الأمين العام إن العراق إذا فشل في الوفاء بالتزاماته فإن مجلس الأمن بوصفه الجهاز المكلف بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين يجب أن يضطلع بمسؤولياته. وعلى مجلس الأمن أن يكفل التقيد بقراراته لمصلحة سيادة القانون الدولي.

إن موقع مالطة في قلب منطقة البحر المتوسط أتاح لها فرصاً للتجارة والتنمية نجحنا نسبياً في اغتنامها لخير جزيرتنا التي لولاها لحرمتنا من الموارد الطبيعية. فموقعنا الاستراتيجي قد أصبح مع ذلك مسرحاً أيضاً لظاهرة أخرى اجتماعية اقتصادية ذات طابع غير مشجع. وأنا أتحدث هنا عن الفقر الذي يعم منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن بلدان ساحل البحر الأبيض المتوسط تشترك في الكثير من حيث التاريخ والثقافة وأساليب المعيشة. ومع ذلك فالفوارق تتجلى في الثروة. بما يلهب حركة آلاف الناس من جنوب البحر الأبيض المتوسط ومن أبعد من ذلك

قبل أربعة أيام بالتحديد، وقف العديدون منا هنا في موقع الحدث إكراما لذكرى آلاف الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في العام الماضي في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الوحشية. وكانت الذكرى أليمة جدا، ولكن اليوم كان في نفس الوقت يوما لتجديد العزيمة. ولا يخامرني أدنى شك أنه كان وقتا أظهر مرة أخرى التزامنا العميق بالحرية والديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر القول إن تضامن شعب وحكومة هنغاريا القوي مع الولايات المتحدة لا يزال مستمرا بدون كلل.

لقد تغير عالمنا المعاصر تغيرا جذريا منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتتصدر مكافحة الإرهاب الدولي جدول أعمالنا. وهنغاريا تلتزم التزاما قويا بالجهود النشطة التي يبذلها مجتمع الدول للتصدي لهذا الخطر. ولتحقيق هذا الهدف، ما فتئنا نعمل بالتعاون مع حلفائنا ومع بقية المجتمع الدولي.

وفي ذلك الصدد، تدعم هنغاريا المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة على صعيد عالمي لمكافحة الإرهاب. ويبدو لنا أنه من المهم جدا أن تتخذ الدول الأعضاء كل إجراء ضروري وممكن لمنع وقوع مزيد من الأعمال الإرهابية وتنفيذ التدابير الوطنية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة. كما أن التعاون الفعال بين الدول لا غنى عنه للعمل بتصميم على التصدي لتهديد الإرهاب.

وبالإضافة إلى أن هنغاريا شريك يوثق به في هذا التحالف العالمي، فإنها قامت بسن التشريعات المحلية الضرورية واتخاذ تدابير تنفيذية لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي. وقد قام برلمان هنغاريا هذا الأسبوع بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبهذا التشريع، أصبحت هنغاريا طرفا في جميع الصكوك الدولية التي اعتمدها الأمم

طبيعيا للمالطة نظرا لروابطنا التاريخية والثقافية والسياسية القديمة مع الاتحاد.

وقد قاربت المفاوضات الجارية الآن بشأن العضوية على الانتهاء، ونحن نتطلع إلى الانضمام إلى هذا الاتحاد الذي يجمع بين دول ذات تفكير واحد، في توسعة عضويته المقبلة، وذلك تمشيا مع المواعيد المحددة في اجتماع المجلس الأوروبي في نيس.

وما فتئت مالطة تؤدي دورا على المسرح الدولي يتجاوز حجمها كثيرا. ونحن نزمع مواصلة هذا الدور، وأنا أتوقع أن تؤدي جميع جهودنا المشتركة مع دول العالم تلك إلى إجراء تحسينات في كل المجالات التي تستدعي اهتمامنا العاجل. وهذا العزم الذي لا يلين سوف يوجه مساعيها في شتى المحافل التي نكون جزءا منها وفي الأنشطة التي نضطلع بها، ونحن نسعى معا نحو إقامة عالم أفضل وأكثر أمنا لهذا الجيل والأجيال المقبلة.

وأتمنى للرئيس كل التوفيق في مساعيه الكبرى في رئاسته لهذه الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هنغاريا، معالي السيد لازلو كوفاكس.

السيد كوفاكس (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى معالي السيد يان كافان، وزير الخارجية السابق في الجمهورية التشيكية، بأخلص التهاني بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أنؤكد له أنه يستطيع أن يعتمد بأمان على تأييد وفدي الكامل في تصريف مسؤولياته الهامة.

كما أود أن أرحب بيننا بآخر دولة عضو جديدة في الأمم المتحدة، وهي سويسرا.

الاستقرار الإقليمي والصراعات المسلحة والأخطار الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان تزداد بصورة مطردة. كما أن النقل غير المشروع للمواد النووية والبيولوجية والكيميائية يشكل أخطارا كبيرة أيضا. كذلك فإن الهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالبشر ينظر إليهما أيضا على أنهما شكلان جديان من المخاطر الأمنية. وهنغاريا أكثر استعدادا للقيام بدورها، بكل الوسائل المتاحة لنا، للتصدي لهذه التحديات الجديدة من خلال جهود دولية متضافرة، بما فيها اتخاذ ترتيبات إقليمية.

ويمثل عام ٢٠٠٢ بداية لدورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتوقع من الدورات السنوية للجنة التحضيرية، المؤدية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥، أن تقدم مساهمة كبيرة في زيادة تعزيز جميع جوانب هذا الصك القانوني لكفالة تنفيذه كاملا والترويج لعلميته.

وبالبدء المبكرة لمفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعتبر الخطوة المنطقية التالية الموجهة لكبح انتشار الأسلحة النووية. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا حيال أن جوانب عدم الاتفاق على برنامج عمل شامل تحول دون بدء مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بعمل فني حول هذه المسألة.

وأحد أهم التهديدات الجديدة للسلم والاستقرار الدوليين في البيئة الأمنية، التي تغيرت في بداية القرن الحادي والعشرين، ناتج عن انتشار القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. وهنغاريا على استعداد للانضمام إلى الجهود الدولية التي تبذل للتصدي لهذا الخطر، بما فيها المبادرات السياسية والدبلوماسية الجديدة. وقد أحقق نظام القواعد القانونية المتعدد الأطراف المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة في أن يشتمل على قواعد

المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولا نزال نعلق أهمية خاصة على الأعمال غير المعاقة للجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن، والتي نقيم معها علاقات خاصة وثيقة.

وفي سياق هذا التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب، تتابع هنغاريا الأحداث في أفغانستان باهتمام شديد. ونرحب بما حققته حكومة أفغانستان من تعزيز لسلطتها حتى الآن بمساعدة المجتمع الدولي. ونود أن نسجل رسميا امتناننا العميق للعمل الممتاز الذي قامت به القوات الدولية في ذلك البلد. وسيظل بذل مزيد من الجهود لاحتواء المجموعات الإرهابية في أفغانستان والقضاء عليها يتصدر أولوياتنا. وهنغاريا ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم لحكومة أفغانستان ولشعبها أيضا.

إن عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن مثار قلق كبير لنا جميعا. ومن دواعي أسف هنغاريا أن النظام العراقي يرفض التعاون مع الأمم المتحدة ولا يزال يشكل خطرا على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم كله. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتغاضى عن هذه الحقيقة وعليه أن يتصدى لها بتصميم. وستعاون تعاوننا وثيقا مع حلفائنا وشركائنا سعيًا لتحقيق الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسنشترك في الجهود التي تبذل لبناء تحالف دولي واسع النطاق لمنع النظام العراقي من إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ولا تزال البشرية، التي دخلت القرن الحادي والعشرين، تواجه مزيدا من التحديات العالمية الكبيرة، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ودور الأمم المتحدة للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها هام للغاية. كما أن المخاطر العالمية تزداد انتشارا بظهور أنواع جديدة من التهديدات الأمنية. ونحن نرى أن المشاكل الخطيرة التي يواجهها

منذ البداية، أيدت هنغاريا بقوة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وقد أصبحت هذه المحكمة أول مؤسسة قانونية متعددة الأطراف كبيرة في القرن الحادي والعشرين. ونحن فخورون بأننا أصبحنا دولة طرفا في النظام الأساسي للمحكمة، ومن بين الذين ساعدت مصادقتهم على بدء نفاذ النظام الأساسي هذا العام. وتتفق كليا مع الرأي القائل إن القانون الدولي سيتعزز من خلال هذه المؤسسة القانونية الجديدة.

وكدليل على التزامنا القوي بنظام روما الأساسي، قررت حكومة بلدي ترشيح قاض لهيئة قضاة المحكمة. وكلي ثقة بأن انتخاب قاض هنغاري سيسهم في التحقيق الفعلي للأهداف التي حددها نظام روما الأساسي.

إن حقوق الإنسان قيم عالمية. ويتوقع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم قواعد ومعايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي اعتمدها الأمم المتحدة، بما فيها حقوق الأقليات. ومن نفس المنطلق، تظل تقع على عاتق الدول مسؤولية أخلاقية وسياسية تتمثل في دعوة الدول الأخرى للتصرف وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها طوعا. ولن تتردد هنغاريا في رفع صوتها عندما تنتهك حقوق الإنسان في أي مكان في العالم. وتظل حماية حقوق الأقليات شاغلا رئيسيا لنا. وسنظل نبذل جهودنا الهادفة إلى وضع نظام قانوني عالمي فعال لحماية الأقليات.

إن العولمة والتكافل ظاهرتان رئيسيتان تعملان على تشكيل عالمنا المعاصر، بما في ذلك الخريطة السياسية للأمم المتحدة.

وإذ نغتني الفرص الناجمة عن هذه الظواهر، نستطيع كلنا أن نطمح إلى حياة أفضل بكثير لسكان كرتنا الأرضية. وتتوفر لدى الأمم المتحدة الوثائق الضرورية. وإن استغلال هذه الوثائق بشكل أفضل ومسؤولية أكبر، يمكن أن يساهم

تنظيمية تتعلق بالسلوك الدولي المسؤول فيما يتصل بالقذائف التسيارية. ومن بين الاقتراحات العديدة التي ظهرت مؤخرا، تدعم هنغاريا بكل قوة المفاوضات بشأن وضع مدونة قواعد سلوك دولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. ونحن نقدر الجهود النشطة التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمضي قدما في هذه العملية، ونأمل أن تستكمل هذه العملية بنجاح في المستقبل القريب.

ولقد أثارت التطورات على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية على نحو أهم من أي وقت مضى، السؤال المتعلق بالطريقة التي يمكن من خلالها التصدي بكفاءة للتحديات التي يمثلها النشر المتعمد للأمراض، مثل حالات الإصابة بالجدمة الخبيثة. ومن المهم جدا تدعيم القدرات الوطنية في مجال الخدمات الصحية والدفاع المدني، حتى وإن كانت هناك مجرد بلدان قليلة تستطيع بمفردها أن توفر قدرات مجدية. ويجب ألا يكون التعاون الدولي في هذا المجال مجرد فرصة بعيدة المنال؛ إنه في مصلحة كل بلد بمفرده وجميع الأمم بأسرها.

وسيكون من الضروري بذل جهود وقائية تكميلية أيضا بغية التقليل من احتمال وقوع هذه الإصابات على الأقل. ومن بين هذه الجهود الوقائية، يتعين أن يجد تحديد معالم الامتثال لتحديد الأسلحة في نهاية المطاف مكانه اللائق. ولهذا السبب نرى أن من المهم أن يختتم المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أعماله بنجاح، وهو المؤتمر الذي سيستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام برئاسة هنغاريا. ولا تزال هنغاريا ملتزمة التزاما قويا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق التابع لها. وفي هذا الصدد، نتفق مع الرأي القائل إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار سيكونان أساسيين أيضا لمكافحة الإرهاب الدولي.

إنني أعرف الالتزام الشخصي لصديقي العزيز يان كافان، رئيس الجمعية العامة، بهذا المبدأ. فقد عمل بلدانا على نحو وثيق، وبذلا جهودا مشتركة، في سبيل تعزيز السلام وسيادة القانون والقيم المتقاسمة في جنوب شرقي أوروبا.

واليوم نستطيع الافتخار كوننا ساهمنا، نحن أيضا، في تغيير هذه المنطقة. فهي لم تعد تستأثر باهتمام قناة سي إن إن كما قال بالأمس زميلنا من البوسنة والهرسك، السيد لاغومبدجيا.

ومع ذلك، لم يكن هذا الأمر عملية سهلة.

ولنأخذ بلدي اليونان مثالا. في القرن الماضي، شهدنا حربين عالميتين، وحربين في البلقان وحربا كبرى مع تركيا، أسفرت عن ملايين من اللاجئين وعمليات تبادل للسكان مريعة. عانينا من جراء الحرب الأهلية والمجاعة والديكتاتورية. وقد شهدنا تقسيم قبرص القسري عبر الاحتياح العسكري والاحتلال الذي قامت به تركيا، والحروب التي نشبت أخيرا في يوغسلافيا السابقة المنحلة ضمن منطقتنا. والصراع، بالقرب منا ما زال متواصلا. وإننا جاهزون لدعم كل الجهود التي تضمن أمن إسرائيل وحصول الفلسطينيين على دولة لهم.

وليس غريبا أن نعتز اليوم بالسلام الذي حققناه. وليس غريبا أن نعتز لأن اليونان تنعم اليوم بديمقراطيتها الأكثر استقرارا في التاريخ الحديث، ولأننا وسط أكثر البلدان ازدهارا في العالم، ولأننا سوف نستضيف قريبا أحد أكثر الأحداث التي تستدعي دقة في التنظيم التي أنشأها الإنسان، وهو الألعاب الأولمبية. فبالنسبة إلينا، هذا الأمر مسؤولية.

في تنفيذ الإعلان الألفي للأهداف الإنمائية بهدف إقامة عالم أكثر ازدهارا وثباتا للأجيال المقبلة.

فإذا تحلينا بالإرادة والعزم السياسيين الضروريين، لأمكننا أن نحصل على أمم متحدة تعمل بلا كلل على تحسين مستوى حياة الجميع. وهذا، في التحليل النهائي، هو السبب الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج باباندريو، وزير الشؤون الخارجية في اليونان.

السيد باباندريو (اليونان) (تكلم بالانكليزية): إن التحديات التي نواجهها في مطلع القرن الحادي والعشرين هائلة. فنحن نواجه فقرا مدقعا؛ وأزمات وحروبا؛ وملايين من اللاجئين؛ ووجه الإرهاب الشنيع؛ والاتجار بالبشر، والسلاح والمخدرات؛ ومناطق استفحلت فيها الأمراض، ما دمننا نواصل القضاء على توازن الأرض الإيكولوجي.

وما من أجوبة بسيطة على هذه المشاكل. ولكن المكان الذي يمكن أن نجتمع فيه كلنا لإيجاد الحلول متوفر: إنه الأمم المتحدة. والعالم بحاجة إلى أمم متحدة قوية.

لقد اقتبست من فوري ما قاله زميلي السويسري، أولا للاحتفال بانضمام بلاده وتيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة، وثانيا لأنني أوافق تماما على ما جاء في تصريحه.

وكما ورد على لسان السيد كوفي عنان:

”وكلما ازداد استخدام بلد ما للمؤسسات المتعددة الأطراف - احتراما للقيم المشتركة وقبولا للالتزامات والضوابط المتأصلة في تلك القيم - ازدادت ثقة الآخرين به وقبولهم له وقويت فرصته في ممارسة قيادة حقيقية“.

(A/57/PV.2)

المتقاسمة. وهذا الأمر يعتبر أيضا ثناء على مؤسساتنا الديمقراطية القائمة منذ أمد بعيد.

وفي الاتحاد الأوروبي، نحن لسنا بصدد بناء مجتمع دولي فحسب، وإنما بصدد بناء مجتمع قيم. والرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سوف تعزز قيم الديمقراطية والسلام في كل بند على جدول أعمالها. ونريد أن نركز جهودنا على تقوية العلاقة عبر المحيط الأطلسي. وإننا نؤمن بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاطران القيم الديمقراطية نفسها. فيجب أن نبقى متحدين في جهودنا لتعزيز السلام ضمن الإطار المتعدد الأطراف.

وسوف نشيد أيضا بالتنوع الثقافي الكامن في صلب المشروع الأوروبي، مع التركيز على ترسيخ الحكم الديمقراطي عن طريق تحديد جهودنا الرامية إلى بناء شمولية اجتماعية ومشاركة مدنية عبر الحدود، والعمل مع جيراننا الجدد، ابتداء من منطقة البلقان وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن المحيط الأطلسي إلى القوقاز. وتكون المجاورة الجديدة على أساس السلام والتعاون والديمقراطية.

وفي مجتمع القيم هذا، أود أن أتكلم عن قضية ذات صلة بالموضوع. فقبل سنوات قليلة، كان مفهوم التقارب بين اليونان وتركيا غير وارد. أما اليوم، ومع الرؤية الأوروبية المشتركة، تعمل حكومتنا على إيجاد إطار لحل المشاكل القائمة، وتعتمد دبلوماسية المواطن إلى مد جسور سلام بين أمتيننا. وقد أبرمت أثينا وأنقرة عددا من الاتفاقات في مجالات متفاوتة، من الطاقة إلى السياحة، ومن التربية إلى الأغنام الأضرية، ترمي إلى تخفيف حدة التوتر وتعزيز مصالحنا المشتركة. وفي حين تبقى الاختلافات الأساسية حول مسائل محددة، فإننا قد قطعنا في فترة زمنية قصيرة، شوطا كبيرا - ونستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك بالتأكيد.

ولقد تعلمنا دروسنا. وإننا قد وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم بفضل التزام شعبنا الثابت بالعمل في سبيل القيم المتقاسمة للديمقراطية والسلام والعدل وحقوق الإنسان.

وليس مستغربا أن تكون اليونان قد أصبحت مدافعة عن توسيع الاتحاد الأوروبي، لأن الاتحاد الأوروبي هو مجتمع قيم، وكونه مجتمع قيم فهو يعتبر أكبر مشروع للسلام في منطقتنا. إن لدينا مسؤولية حيال جيراننا، من تركيا إلى البوسنة والمهرسك، حتى نراهم، عاجلا أم آجلا، جزءا من العائلة الأوروبية بنطاقها الأوسع - من خلال إقامة تصور جديد نستطيع فيه أن نتشارك كلنا قيم السلام والديمقراطية وأن نكون مواطنين من الاتحاد الأوروبي.

لقد تعلمنا أن جوهر هذه الصراعات هو البشر، كما قال رئيس الوزراء الداغركي، السيد راسموسين. ولقد تعلمنا أن الديمقراطية وحقوق الإنسان أساسية لحياة البشر وكرامتهم.

وعندما تنتهك مبادئنا الشاملة، فهي تنتهك عادة في المجتمعات والأمكنة التي تشهد تطرفا ونقصا في الديمقراطية. وأنا أؤمن بأن الديمقراطية سوف تعزل الظواهر التي شهدناها في السنوات الأخيرة، مثل تلك الظاهرة التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر.

ونحن في اليونان عرفنا الإرهاب أيضا. وقد عانينا على يد منظمة إرهابية صغيرة تدعى ١٧ نوفمبر. ومنذ حزيران/يونيه، عمدت قوات الأمن اليونانية إلى جلب كل الأعضاء الأساسيين في منظمة ١٧ نوفمبر للمثول أمام القضاء. هذا الإنجاز الهائل لقي دعما من وكالات الاستخبارات الحليفة، التي ندين لها بدعمها لنا. ويعتبر هذا الاختبار مجرد مثال إضافي على مدى استطاعة التضامن الدولي الوثيق تحقيق الأهداف المشتركة وحماية قيمنا

هذه المشكلة سيوسع نطاق الاستقرار والسلام في كل أنحاء المنطقة.

وليس أبعد بكثير، فإن الوضع في العراق يمثل تحدياً لنا جميعاً. فهو يتحدى احترامنا للقانون الدولي واحترامنا للمنظمات الدولية. وإن اليونان تأخذ على نفسها عهداً في التصرف بالطريقة التي تراها مناسبة للحفاظ على هذه المبادئ القيمة.

وفي تعاملنا مع العراق، يجب أن نسترشد في إجراءاتنا بأدلة تثبت وجود تهديد للأمن العالمي، ويجب أن تكون مرتكزة على احترام رفاه الشعب العراقي. كما يجب أن نستنفد جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لضمان امتثال العراق للقرارات القائمة الصادرة عن الأمم المتحدة، وقبوله فوراً العودة غير المشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل. فهذا سوف يحرر شعب العراق من الجزاءات الاقتصادية التي تحرمه من احتياجاته الأساسية.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش. فإعادته قضية العراق إلى مجلس الأمن، يكون قد وضع تحدياً أمام مجلس الأمن، ومكّنه في الوقت ذاته من التحرك قدماً بمزيد من الفعالية والمصادقية.

إن الديمقراطية قيمة لا يجوز اعتبارها قضية مُسلماً بها؛ بل لا بد من إعادة دعمها حتى تواجه التحديات الجديدة في عالم سائر في طريق العولمة. وانطلاقاً من هذه الروح أطلقت اليونان، في جوهانسبرغ، أول اقتراح عالمي من نوعه على شبكة الإنترنت، بشأن التنمية المستدامة والبيئة. إن الديمقراطية الإلكترونية توفر إمكانيات هائلة لسد الفجوة الرقمية التي تفصل ما بين كثير من الشعوب والأفراد، وذلك لتعزيز المشاركة المدنية والنهوض بالشرعية والشفافية الديمقراطية على الصعيد العالمي. ونقترح أن تنشئ الأمم

وإنني أرحب بالنقاش وبالاتحاد اللذين أحرتهما مع الوزير الجديد للشؤون الخارجية، السيد غوريل، وباستعداده لمواصلة السير على درب التقارب والسلام.

ومع ذلك، فإن قيمنا المتشاطرة قد وضعت على المحك فيما يتعلق بمسألة قبرص. وقد جرى الآن تحديد موعد أخير ملزم لحل التقسيم المستمر للجزيرة. وفي كانون الأول/ديسمبر، ستبلور نتيجة المفاوضات الجارية بشأن انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تنضم إلى أوروبا متحدة وحررة قبرص متحدة وحررة. ذلك أن الوحدة ستحقق بلا أدنى شك مزيداً من الأمن والازدهار لكلتا الطائفتين القبرصيتين، اليونانية والتركية على الجزيرة. ولكن، في حال عدم التوصل إلى تسوية سياسية، ستتنضم جمهورية قبرص المعترف بها دولياً منفردة. لذلك، دعونا نعمل على هدم الجدران التي تفصل بين مواطني أوروبا المتحدة مستقبلاً.

وباستثناء تركيا، يتشاطر العالم بأسره رؤية لقبرص تكون فيها دولة فيدرالية تتمتع بشخصية دولية منفردة ومواطنة واحدة، خالية من أي جماعات أجنبية على أرضها، وتتمتع فيها كلتا الطائفتين القبرصيتين، اليونانية والتركية بحقوق متساوية وضمانات أمنية. والغالبية الكبرى من الشعب القبرصي توافق على أن الطائفتين تستطيعان العيش معاً ويجدر بهما ذلك، توحد بينهما القيم المتشاطرة، مع الحفاظ على الهوية الثقافية الفردية لكل منهما.

ويجب أن نحترم قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص. ويجب أن نوليها الشرف والتكريم، كما سبق وكرر من فوره زميلي من مالطة.

وتعتبر قبرص أيضاً عاملاً حاسماً للاستقرار والأمن في جنوب شرقي أوروبا والشرق الأوسط. وعليه، فإن حل

بأسره. وهذه هي القيم التي يجب أن نبني عليها مستقبلنا ومستقبل أبنائنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة

لمعالي السيد كما خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالفارسية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أؤكد له كامل تأييد وفد جمهورية إيران الإسلامية وتعاونيه بينما يشرع في أداء مهمته الحيوية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على قيادته الماهرة. كما أود أن أرحب بسويسرا في الأمم المتحدة، واتطلع كذلك إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

وأود أن أتوجه بإشادة إلى الأمين العام على قيادته الحازمة والعظوفة، وعلى ما عبر عنه من بصيرة وحكمة في بيانه أمام الجمعية العامة.

يتسم العالم اليوم بقدر كبير من التنوع، وبعوامل نشأت حديثا ولها تأثير بعيد المدى. وفي ضوء أشكال التقدم التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات، والنظام الإعلامي الدولي الجديد، أصبحت القضايا والمشاكل الراهنة متشابكة مثل أجزاء من كيان واحد، وعالمية بحق. وبدأنا نشهد، أكثر من أي وقت مضى، كيف تسعى الأمم المتحدة والدول إلى توسيع خياراتها وتأكيد طبيعة ومدى مساهمتها ومشاركتها في الشؤون العالمية، لا على أساس أمنها الوطني ومصالحها الوطنية فحسب، وإنما أيضا على أساس مسؤولياتها الإقليمية والمتطلبات والمعايير الدولية. وهذا الاتجاه نحو تحقيق هذه الأهداف الجوهرية يشير إلى اتساع عملية عالمية ديمقراطية

المتحدة محفلا عالميا جديدا - محفلا إلكترونيا لعامة الناس - يمكن فيه للمواطنين أن يفصحوا عن آرائهم، ويحتشدوا حول القضايا التي تشغلهم، ويشكلوا عملية لصنع القرارات السياسية، على الصعيدين الوطني والدولي.

وستكون اليونان وفيه لالتزامها تجاه التنمية المستدامة، باتخاذ إجراءات ملموسة وتعيين أهداف محددة في هذا المجال.

وفي هذا العام، احتفلت بلدان عديدة بإقامة مؤسسة أنشئت على أساس فرضية مفادها أن الحكم العالمي الرشيد يجب أن يبنى على مبادئ عالمية سليمة. والحكمة الجنائية الدولية تمثل التزاما من جانب أسرة الأمم ألا تدع أي جريمة ترتكب في حق الإنسانية تفلت من العقاب. وإنشاء نظام محكم للعدالة العالمية، نظام يقتضي من جميع البلدان أن تحترم قواعد ومبادئ وحقوقا مشتركة، سيكون خطوة مهمة نحو بناء مجتمع حقيقي يعتنق قيما عالمية.

وأخيرا، أود أن أقول إن تلك القيم تكمن في صلب الهدنة الأولمبية التي اعتمدها مؤتمر الألفية وإعلان الألفية. وهي مبادرة للسلام العالمي صادق عليها مؤخرا رئيس جنوب أفريقيا السابق، نيلسون مانديلا. وعندما وقّع الرئيس مانديلا على الهدنة الأولمبية في حزيران/يونيه قال ما يلي:

”إن الألعاب الأولمبية تمثل إحدى أهم اللحظات المثيرة التي نحتفي فيها بوحدةنا كبشر سعيًا وراء أفكار نبيلة. والسعي إلى إحلال السلام العالمي يعد فكرة من هذه الأفكار“.

إننا نؤيد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة، وهي قيم يمكن أن تثرينا جميعا. ويمكن أن تلهمنا وتتحدا. إنها قيم يمكن أن تحض على التغير في شخص ما أو مجتمع ما أو في أمة كبيرة. وهي قيم يمكن أن تغير حياة شخص واحد بل ويمكن أن تغير حياة العالم

حدة العقوبات التي يستحقها الإرهابيون. فالغرض منها هو تحديد وسيلة فعالة وشاملة للقضاء على الإرهاب.

وفي هذا السياق، يبدو أن سر أغوار مشاكل مثل تفشي الظلم والتمييز في العالم وتهميش عدد كبير من البشر، والاحتلال وانتهاك سيادة الآخرين وسلامتهم الإقليمية، والتطرف، والتعصب، والتحيز، والفقر، والتخلف يمكن أن يساعد في تحديد الأسباب الجذرية للإرهاب.

وفي رأينا أن النهج الحكيم والقائم على المبدأ في مكافحة الإرهاب يستتبع وجود تعاون دولي كامل، يجري التعبير عنه على أعلى مستوى سياسي في مؤتمر قمة عالمي، يبحث ضمن جملة أمور، وضع تعريف شامل للإرهاب يكون مقبولا بشكل عام.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام بعد وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية مباشرة، دعا الرئيس خاتمي إلى عقد مؤتمر قمة من هذا النوع للتصدي لهذه القضية الحيوية، وتشجيع التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة.

ينبغي أن تكون هناك حملة عالمية ضد جميع أشكال ومظاهر الإرهاب ومن يقترفوها دون النظر إلى هوية الضحايا أو الأهداف. ويجب أن تكون هناك تفرقة بين أعمال الإرهاب والنضال الشرعي للشعوب التي تعاني من الاحتلال أو العدوان الأجنبي، وفقاً لأحكام القانون الدولي. وأي حملة تهدف إلى الربط بين الظاهرة اللاإنسانية للإرهاب وبين الأديان السماوية التي تبشر دائماً بالسلم والحب والتفاهم وحسن الأخلاق هي اعتداء كبير لا يغتفر على تلك الأديان والعدد الذي لا يحصى من أتباعها.

وبوصف جمهورية إيران الإسلامية ضحية لأكثر أعمال الإرهاب وحشية، فهي تعتبر مكافحة الإرهاب عن صدق وبصورة شاملة على رأس قائمة الأولويات القومية،

وتشاركية، عملية ستصمد في نهاية المطاف، وهكذا ستكون مستدامة.

إن اعتناق مبدأ التنوع، وتفحص الماضي واستعراضه بعين ناقدة، والتماس المشاركة الديمقراطية والعمل الديمقراطي، أمور تعلمنا كلها أن القيم الإنسانية الأساسية العالمية، أي السلام والأمن والحرية والاستقلال والعدالة والإنصاف، يجب أن تصبح مركز اهتمام العالم. وبدون التعاون النشط المتواصل لجعل عالمنا أكثر قرباً إلى هذه القيم الجوهريّة، لن ننجح في التصدي للتحديات العالمية الراهنة. وبدون توسيع نطاق السلام والأمن، لن يكون من الممكن تحقيق الحرية ولا الاستقلال؛ وبدون العدالة والإنصاف لن تكون هناك فرصة لبلوغ السلام والأمن؛ وبدون الحرية والاستقلال سيصبح من المستحيل إحلال السلام والأمن على السواء. ومن خلال هذا النهج وحده سنكون قادرين على أن نعمل معاً ونفكر معاً ونتعاون في إطار متعدد الأطراف، بغية إيجاد حلول للتحديات التي نواجهها جميعاً، والتعامل مع الأزمات الإقليمية.

ويواجه العالم اليوم تحديات خطيرة، وخاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي مقدمة هذه التحديات الإرهاب وغيره من أشكال العنف. ومكافحة ظاهرة الإرهاب المشؤومة مسألة حتمية عاجلة ولا يمكن تجنبها. والكفاح الحقيقي والفعال ضد الإرهاب يجب أن يتضمن، من ناحية، بذل محاولة للتعرف على الأسباب الجذرية للإرهاب، ومن ناحية أخرى بذل جهد متضافر من قبل المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأسباب. ومن نافلة القول إنه لا بد من تقديم مرتكبي أعمال الإرهاب إلى المحاكمة وإعطائهم ما يستحقونه من عقاب عادل. بيد أن الدعوة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب لا يجوز تفسيرها بأي حال على أنها محاولة لتبرير الإرهاب أو الانتقاص من خطورة الأعمال الإرهابية، أو من

توسيع وتعميق احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خصائص عالميتها وعدم قابليتها للانقسام من ناحية، والتسليم بالخصائص القومية والإقليمية والخلفيات الثقافية من ناحية أخرى.

إن رفض استخدام حقوق الإنسان لأسباب سياسية، ورفض الكيل بمكيالين والنهج التمييزية، والنهوض بالتعاون الدولي في ذلك المجال من أجل حقوق الإنسان أمور ستساعد حتماً على الترويج لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد ساد مثل هذا النهج في الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان وبذلك تلقى بلدي قراراً مؤيداً له. وإننا سعداء لأنه، بالتعاون مع دول أخرى، تم اعتماد مشروعات قراراتنا بشأن تطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان وبشأن ترويج التباين الثقافي.

وستؤدي العولمة إلى نتائج مثمرة حينما يصبحها نهج غير انتقائي وغير تمييزي: حينما توفر فرصاً متساوية للجميع في إطار عمل من الشراكة العالمية. ولا يمكن إطلاق اسم قصة نجاح على العولمة، إذا فشلت البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بمسؤولياتها. إن وجود نظام تجارة دولي مفتوح وعادل وقائم على أساس من القانون وشفاف وغير تمييزي شرط مسبق لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية.

ومرة أخرى، توضح الأعمال الوحشية المتواصلة في فلسطين المحتلة أن الحلول غير المرتكزة على العدالة والواقعية ستفشل في تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط. وبموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق للشعب الفلسطيني الماثرة على كفاحه لاستعادة حقه غير القابل للتصرف. ويجب إدانة احتلال أراضي الشعوب الأخرى وكذلك إطلاق صفة الإرهابيين على أمة تقاوم فقط لتحرير أرضها الوطنية.

وهي لذلك في طليعة التحالف الدولي ضد الإرهاب. وبغرض المساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقع بلدي حتى الآن على اتفاقات ثنائية، أو يقوم بإثراء الإجراءات الرسمية لتوقيعها، مع أكثر من ٢٠ بلداً بشأن تسليم المخالفين وبشأن توفير المساعدة القانونية لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة الأخرى، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة. ونحن نعتزم زيادة تعزيز سياسة تدعيم التعاون هذه. وفي ذلك السياق، ووفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) قدمت جمهورية إيران الإسلامية تقريراً إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بشأن جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب بوجه عام وبشأن التدابير التي اعتمدها ضد الطالبان والقاعدة بوجه خاص.

ونحن نشعر بقلق شديد من جراء الاتجاه الحالي لمفاوضات نزع السلاح الدولي، الذي يؤدي إلى مزيد من ضعف الأمن الدولي وهشاشته. فإن رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل دولة عضو دائم في مجلس الأمن وحائزة لأكبر ترسانة نووية، وانسحابها من المفاوضات الجارية بشأن دليل لعمليات التفتيش الميداني بموجب المعاهدة، أمران يشيران إلى السياسة العامة الانفرادية لتلك الدولة. وهناك علامات أخرى لمثل هذه السياسة هي انسحابها من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وعرقلة المفاوضات بشأن بروتوكول تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ووقفها في وجه رأي المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنظيم الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ونقلها.

ولا يمكننا ضمان التقدم والنجاح في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي إلا من خلال تكوين وجهة نظر أوسع للتعددية والتعاون الدولي واحترام سيادة القانون. وإن

بالعهود التي قطعها لأفغانستان لكي تبدأ في إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية هناك وتوجد ظروف تحت اللاجئين على العودة الطوعية إلى موطنهم. ويجب استثمار قدر أكبر من الاهتمام والموارد - وخاصة من جانب برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات - في مجال المحاصيل البديلة في أفغانستان بوصفه استراتيجية فعالة لمكافحة الاتجار بالمواد المخدرة.

وإن احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وامتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - وخاصة تلك القرارات المتعلقة بعودة مفتشي الأسلحة إلى العراق - وأن يتبع ذلك رفع الجزاءات الدولية لمصلحة شعب العراق المقهور، يشكل السياسة العامة الكلية لجمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالعراق. ونحن نعارض أي تدابير انفرادية أو تدخل عسكري انفرادي في العراق، ونركز على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في هذا الصدد ونؤمن بأن شعب العراق هو الذي يحدد مصيره عن طريق سبل ديمقراطية.

وتتابع جمهورية إيران الإسلامية بقلق شديد الحالة بين جارتها الهند وباكستان. وبوصفنا بلداً مجاوراً، نود أن نؤكد على الحكمة القديمة العهد التي تتحلى بها شبه القارة وأن نؤكد للقيادة في البلدين أهمية ممارسة ضبط النفس في القول والفعل وإبقاء خطوط الاتصال والحوار مفتوحة بغية حل الوضع وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي ولصالح الأمتين.

والاتجاه العالمي الحالي صوب المشاركة في الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي للتحديات الدولية الرئيسية وحل الأزمات الإقليمية من خلال السبل الديمقراطية قد بث بصيصاً من الأمل في عالمنا اليوم. ولا شك في أن الحوار بين الحضارات له موضع خاص في رسم الطريق وتعزيز التفاهم

والسبيل لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط هو ضمان حق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم الوطنية وحق تقرير المصير، المؤدين - في عملية ديمقراطية تحت إشراف الأمم المتحدة - إلى تأسيس دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. والشعب الفلسطيني له حق اختيار نظامه السياسي في المستقبل وأسلوب اختيار تأسيس نظامه المدني والسياسي، من خلال سبل ديمقراطية. ونحن نحترم الخيارات التي يريدها الشعب الفلسطيني.

وظلت السياسة القديمة العهد التي تنتهجها جمهورية إيران الإسلامية رفض العنف والترويج للحوار فيما بين الأفغانين وتكوين حكومة تمثل الشعب من خلال سبل ديمقراطية. ونحن نشعر بالسرور، لأنه نتيجة للجهود الدولية - وخاصة جهود الأمم المتحدة - يتم الآن تعزيز النظام المدني تدريجياً بواسطة الشعب الأفغاني نفسه عن طريق إنشاء الإدارة المؤقتة واللويا جيرغا والحكومة الانتقالية. وسيكون وضع دستور أفغانستان على أساس من المبادئ الديمقراطية والثقافة والتقاليد الأفغانية وأخذ وجهات نظر جميع المجموعات العرقية في الحسبان خطوة رئيسية صوب تعزيز القانون والنظام، وتقوية الهيكل السياسي وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

تواصل جمهورية إيران الإسلامية تعاونها الوثيق مع الحكومة الانتقالية لأفغانستان، وخاصة في سياق إنفاق مبلغ ٥٠ مليون دولار من أموال المساعدة المخصصة لمشاريع التعمير الصغيرة الحجم في أفغانستان أثناء السنة المالية الإيرانية ١٣٨١، التي بدأت في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتتضمن الجهود المشتركة الدافعة للأمام توفير تسهيلات جمركية وإجراءات تفضيلية فيما يتعلق بالجمارك والعبور، والتعاون التجاري والعلمي والثقافي والتعليمي؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب؛ ومساعدة اللاجئين الأفغان على العودة إلى أفغانستان. ومن المتوقع أن يفني المجتمع الدولي

للأعمال الإرهابية، كتلك التي ارتكبت ضد الأمريكيين في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ولا تزال أنغولا ملتزمة بالتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونؤيد اتخاذ تدابير أقوى للرقابة، وبخاصة في المجال المالي، بحيث نضيق بصفة متزايدة نطاق عمل المجموعات الإرهابية.

وتؤكد جميع نواحي التقدم هذه أنه بالرغم من تعقد المشاكل الخطيرة التي تصيب عالمنا اليوم، فمن الممكن أن تحل. ويجب ألا يكتب على أي بلد أو منطقة أن تعيش إلى الأبد رهن آفة الحرب والإرهاب أو أن تحرم من حقوقها. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لحالات الأزمات بسرعة وبفعالية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد ثبت من التجربة أن ردود الفعل المتأخرة وغير الفعالة تؤدي إلى تفاقم الصراعات المستديرة والجموحة، وبخاصة في أفريقيا. ومع ذلك، فمن حسن الحظ أن الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها حكومات كثيرة في أفريقيا تخفف الآن من حدة هذه التوترات، مما يرسى الدعائم الأساسية لسلام ثابت وعادل ودائم.

والحالة الراهنة في أنغولا انعكاس لهذه الحقيقة. فلأول مرة منذ استقلالنا تتمتع أنغولا والأنغوليين الآن بمناخ من السلام الحقيقي بفضل تخفيف العوامل التي كان من الممكن أن تشعل نيران الحرب الماضية وتثير الاضطرابات. وقد كان لجهود الحكومة الأنغولية دور ريادي في الانتقال من حالة الحرب بين الأشقاء إلى السلام الذي لا رجعة عنه، بفضل حسن النية والروح الوطنية الحق التي أبدتها جميع الأنغوليين. فانتتهت الأعمال القتالية العسكرية قبل سبعة أشهر. ويجري الامتثال الصارم للتفاهم على السلام الذي تحقق في ٤ نيسان/أبريل. ولا توجد الآن أحزاب سياسية مسلحة. فلا يوجد إلا جيش واحد اليوم تحت سلطة الحكومة الأنغولية.

والتسامح في هذه الأوقات العصيبة. والحوار، بوصفه عملية متعددة الأبعاد وطويلة الأمد، يعلمنا أن نسمو على سياسات السيطرة التي أدت إلى الكثير من المعاناة والعنف، وأن نفضل تدريجيا سياسات التفاعل والتسامح والاتصال. وفي هذا الصدد، فالأمم المتحدة، بوصفها مركزا للحوار ولصنع القرارات وتنفيذها دوليا، ستزاد أهميتها في حين يعقد المجتمع الدولي العزم على تعزيز السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد جواد برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم

الوفد نصا بالانكليزية): استحووا لي، بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، أن أحيي السيد كافان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونحن مقتنعون بأن معرفته وخبرته الدبلوماسية ستقودنا إلى نجاح أنشطتنا.

بينما لا تزال الحالة الدولية تعاني من الاضطراب وانعدام الأمن والتخلف الاقتصادي وآفات الأوبئة والجوع، يسرنا رغم ذلك أن نلاحظ التقدم العظيم المحرز منذ انعقاد دورتنا السابقة. فبعد عقود من الصراع استعاد الجنوب الأفريقي السلام في نهاية المطاف، ويجري إرساء السلام تدريجيا في مناطق أخرى. وتمكن شعب تيمور الشرقية أخيرا من تأكيد تقرير مصيره واستقلاله. وبلدان مثل أنغولا، التي دافعت بنشاط في الأمم المتحدة عن المصالح والحقوق المشروعة لتيمور الشرقية، يسرها كثيرا أن ترحب بتلك الجمهورية الشقيقة في أسرة هذه المنظمة الدولية.

وأحرز المجتمع الدولي أيضا جوانب تقدم هامة في مكافحة الإرهاب. وتفككت شبكات إرهابية رئيسية بفضل الجهود العالمية المنسقة. وتؤكد أنغولا من جديد إدانتها القوية

الديمقراطية. ولن يمكن تحاشي انعدام الاستقرار على نطاق واسع في المنطقة إلا بمرور الوقت.

كانت أنغولا وما زالت عامل استقرار في وسط أفريقيا، حيث أنها أسهمت بصورة جوهرية في إيقاف موجة العنف وفي إحلال السلام النسبي الذي يتمتع به السكان الآن.

وفي إطار هذه الجهود وبرعاية أنغولا، وقّع رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا اتفاقية في لواندا في ٦ أيلول/سبتمبر. واعتُبرت هذه خطوة مهمة نحو التسوية الكاملة للصراع الكونغولي وإنشاء علاقات حُسن حوار بين البلدين.

وترحب أنغولا بالمبادرات الدبلوماسية التي قامت بها البلدان الأخرى من أجل تسوية الصراع، سواء كانت منشغلة بالصراع أو لم تكن، وذلك بموجب اتفاقية لوساكا لوقف إطلاق النار والتفاهم الذي توصلت إليه الأطراف الكونغولية نفسها. وتدعو أنغولا إلى إنشاء نظام إقليمي جديد للسلام والأمن والتعاون والتنمية، يقوم على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى في وسط أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي، وأن نقوم بمساعيها الحميدة.

إن عدم الاستقرار في بعض أرجاء العالم يتطلب من الأمم المتحدة والأطراف المعنية بالسلام والاستقرار قدرا أكبر من الالتزام. وينبغي الاستمرار في تركيز الاهتمام الخاص على تسوية النزاع الصومالي، وتعزيز وحدة البلد وتكريس سلام دائم هناك. وفيما يختص بالصحراء الغربية، ونحن منشغلون بالتأخير تلو التأخير في العملية المؤدية إلى استفتاء السكان المقيمين في ذلك الإقليم. وتبحث أنغولا الأطراف

وستختتم عملية السلام قريبا بإكمال المهام السياسية التي لا تزال معلقة بموجب بروتوكول لوساكا. وتسير عملية إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي سرا حثيثا في أنغولا وقد بدأت المؤسسات الحكومية العمل بشكل طبيعي في جميع أنحاء أراضيها الوطنية.

ومن الواضح أنه في ظل الحالة الراهنة سيكون من العسير على الحكومة الأنغولية أن ترقى على النحو الواجب إلى مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية للأمة. وللب التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم هو أن ندمج من جديد في المجتمع آلاف المقاتلين السابقين و ٤ ملايين من المشردين واللاجئين وآلاف وآلاف من المعوقين والأيتام والأرامل الذين خلفتهم الحرب.

وأود، باسم حكومة بلادي، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام وأعضاء ثلاثي الدول المراقبة في عملية السلام وجميع المساهمين في التوصل إلى إرساء السلام في أنغولا، والمتعهدين بتقديم مساعداتهم لحل المشاكل الناتجة عن الحرب التي انتهت مؤخرا.

وأنغولا، التي تنعم بالسلام الآن، تتحلى أكثر من أي وقت مضى بالاستعداد والإرادة للاضطلاع بدورها كدولة شقيقة في أفريقيا وفي العالم. وستتقلد في الأيام القادمة منصب رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أهم منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي في الجنوب الأفريقي. كما أن أنغولا مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الانتخابات المقرر أن تجري أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وتنوي أنغولا أن تسهم بنشاط في هاتين الهيئتين صوب هئية بيئة مستقرة تعزز تنمية شعوبنا وتحقيق رفاهها الاقتصادي. ومما يثير أشد القلق لدى أنغولا قضية إحلال السلام في وسط أفريقيا، وبخاصة في جمهورية الكونغو

أن أهنئ الرئيس يان كافان، المعروف بخبرته في حقوق الإنسان على انتخابه رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة. كما أرف تهانني إلى رئيس الدورة السابقة، السيد هان سونغ - سو على جهوده، أشيد بالأمين العام، كوفي عنان، على قيادته بصورة تدعو إلى الإعجاب في هذه الفترة الحرجة. ثم أهنئ سويسرا على قبولها عضواً بالأمم المتحدة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

يبدو أن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة، أكثر من أية دورة سبقتها في الآونة الأخيرة، تقف حبيسة بين الماضي والمستقبل - ماضٍ مأساوي ومستقبل مشكوك فيه. وفي نيويورك وفي العالم أجمع، تتراءى كارثة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وكأنها تلازمنا الآن لدرجة أننا نحس بوطأها إلى اليوم وكأن أرواحنا قد وصمها انقيار البرجين وما صحبه قسوة إزهاق الأرواح. هذا الماضي نستشعره بأثقالة المحسوسة مثلما نستشعر المستقبل بكل ضغوطه علينا.

لقد شهدنا في العالم الماضي الحرب في أفغانستان وسقوط طالبان وإقامة حكومة جديدة في كابول. فهل يا ترى يحدث تدخل في العراق أو هل نرى وقوع هجمات جديدة في أمريكا أو في أوروبا أو في غيرها من القارات؟ وماذا يأتي المستقبل؟

أسوق هذه الأسئلة كوزير خارجية لإمارة أندورا. وأندورا بلد صغير مسالم تحتضنه أودية جبال البرينيه. لقد عشنا في سلام قرابة ألف سنة. ومع هذا لسنا بمعزل عن الأعاصير التي تهب على العالم. ونظراً لصغر حجمنا، فإن اعتمادنا على التجارة وعلاقاتنا مع جيراننا ومع العالم، أي دبلوماسيتنا، هي من الأهمية بمكان لرفاهيتنا. ومثلما نتطلع إلى العالم، كذلك يتطلع العالم إلينا في صورة عشرات الملايين من السياح الذين يزوروننا كل عام.

المعنية على أن تتحلى بالمرونة وأن تستمر في التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وإن تحدد تصعيد العنف في الشرق الأوسط قد يعرقل المبادرات الحالية الساعية إلى تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية وإنهاء الأزمة العربية الإسرائيلية. ونحث الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات والبحث عن تسوية سياسية تخدم أهم مصالح الشعوب التي تعيش في المنطقة وتستجيب إلى متطلبات أمنها.

وفي تموز/يوليه الماضي، أنشأت الدول الأفريقية الاتحاد الأفريقي كأداة أكثر فعالية للمساعدة على حل المشاكل التي لا تُحصى والتي تمثل جذور التخلف الإنمائي كالبطالة والدين الأجنبي ونقص الخبرة والأوبئة، وما إلى ذلك. ومن أولوياتنا إنهاء الركود الاقتصادي الحالي في أفريقيا. وينعكس في إنشاء برنامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا تصميم الحكومات الأفريقية على حل مشاكل التخلف الاقتصادي والفقر والحرمان الاجتماعي وهي تصيب كلها أغلبية شعوبها، بالإضافة إلى التهميش المستمر لأفريقيا فيما يتعلق بالأسواق الدولية في مجالات رأس المال والخدمات والبضائع. وتأمل أنغولا أن يمد المجتمع الدولي وخاصة الدول المانحة يد المعونة إلى أفريقيا وذلك بزيادة المعونة التنموية الرسمية على أساس معايير عادية لا تميز فيها.

وفي الختام، أود أن أعرب لسويسرا عن تهانني الحارة بمناسبة التحاقها بأسرة أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جولي مينوفيس - تريكيل، وزير أندورا للشؤون الخارجية.

السيد مينوفيس - تريكيل (أندورا) (تكلم بالقطلوونية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): أود قبل كل شيء

الغربية الثلاثة العظيمة. كما انتهكت التحريم "لا تقتل"، إذ أن الحياة مقدسة، منحنا الله إياها وليس بيدنا أن نأخذها. وتقف الإنسانية مستكينة إزاء هذين النموذجين للمستقبل. نحن كالدُمى تلعب الأقدار بها. غير أننا نفيق من هذه العبودية السلبية لمصيرنا، محاولين السيطرة على المستقبل. ونسمع للمرة الأولى بتغيرات المستقبل في كتابات مفكر الدبلوماسية الأول، الداهية مكيا فيلي. قال في كتابه "الأمير" إن على الحاكم أن يستفيد من الحظ، بل أن يستغل الحظ لمصلحته. وهو يقول في صورة مجازية قاسية: إن على الأمير أن يهزم الحظ. ومكيا فيلي ينصح الأمير بأن يصارع الحظ وبالتالي يخلق المستقبل.

ومع أن مكيا فيلي كان يسدي النصح إلى عاهل ذي سلطة مطلقة، وأن أفكاره مهدت لفترة طويلة من الملكية المطلقة، فقد أدرك أنه لم يعد من الممكن أن يبقى الحكام والمدراء مجرد مادة مهملة في التاريخ. وكان لابد أن يمعنوا النظر، وأن يفكروا، كيما يصارعوا سيدة الحظ؛ وعليهم أن يقذفوها بالمقاييع وأن يردوا السهام إلى نحرها. ومن هذا التحول، من مادة سلبية إلى عامل نشط، تبدأ فكرة المستقبل تحولها. وفي هذا المستقبل، فإن ورثة مكيا فيلي - الدبلوماسيين المجتمعين هنا اليوم - يسدون النصح للأمرء المعاصرين، حكام العالم المنتخبين ديمقراطياً، من أجل الصالح العام لشعوبهم.

ويصبح المستقبل فكرة نقوم بنائها من خلال الاستراتيجية والفكر والعمل، ومن خلال القوانين والمعاهدات التي ننضم إليها والتي لا بد أن نطيعها. وهذا هو المقصد الحقيقي للأمم المتحدة، وهي أكبر برلمان لحكومات العالم، أو بعبارة أقل شاعرية وإن كانت أكثر وضوحاً، فهي مصنع دولي كبير يبنى فيه المستقبل: مستقبل ليس للأغنياء

ولصناعائنا ومواطنينا وحياتنا التصاق وثيق بالعالم مثل التصاقنا بالجبال التي تحيط بنا. واتضحت هذه الصلة في إحساس شعبنا بالأسى العميق للأرواح التي فقدت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. استشعرنا كل هذا كضربة في الصميم وتدفقت مشاعرنا تلقائياً كتعبير مخلص عن تعازينا.

إن العالم يحيط بنا، رغماً عن أننا نحس أن لا حول لنا ولا قوة في التأثير على مجريات الأحداث. ورغماً من هذا فإننا نعرف كيف نسعى جاهدين إلى السلام وبذا نضمن مستقبلنا. لذا أود اليوم أن أتحدث عن المستقبل وعن فكرة ذلك المستقبل.

ولكي نتفهم المستقبل، علينا ألا نرى تلك الأحداث التي تحدده وتصوغه حتى في هذه اللحظات فحسب، بل يجب أن نرى تاريخ المستقبل كفكرة. إذاً ما هو تاريخ المستقبل؟

وهنا، على سبيل المثال، أذكر نموذجين تجسد فيهما فهمنا للمستقبل منذ ٥٠٠ سنة: وهما العناية الإلهية وعجلة الحظ. وفي نموذج العناية الإلهية للمستقبل، ينظر الله جل جلاله إلى تاريخ الكون كله من "علياء الأزل" على حد وصف توما الأكويني. الله محيط بكل شيء من حبة الرمال إلى كل عصفور يهوي إلى الأرض. وكما قال هاملت مخاطباً لبريتيس في مسرحية شكسبير العظيمة: "هناك عناية إلهية خاصة في هبوط عصفور من العصفير". ولكن إلى جانب هذا الفهم المسيحي للعناية الإلهية، يوجد نموذج آخر في الصورة الوثنية لسيدة الحظ التي تمسك بعجلتها التي يرقى بها ويسقط كل الناس من الملك إلى الشخص العادي. ويحس هاملت بقوة سيدة الحظ، إذ تنهال عليه نبال وأسهم الحظ الفظيع، فيتوق إلى إنهاء حياته، ولكنه يخشى التحريم الإلهي للانتحار. لقد انتهكت الهجمات الانتحارية في ١١ أيلول/سبتمبر هذا التحريم الذي تشترك فيه الأديان

الديني والثقافي والشخصي. وفي حقيقة الأمر، يبدو أن الإرهابيين كانوا يتوقون إلى النقاء، إلى رؤية نقية للمستقبل لا مكان فيها لتسامح نيويورك - أو ما يعتبرونه عدم النقاء.

إنهم كانوا يؤمنون، ولكن لم يؤمنوا بمستقبل نيويورك غير المستيقن، والمتمثل في السعي الدائب بحثاً عن الجديد. اعتقدوا أنهم بموتهم سيدخلون الجنة في الآخرة. وكانوا يعتقدون أنهم يد العناية الإلهية، مع ما في ذلك من تدنيس.

عندما هاجم الإرهابيون أمريكا، فقد هاجموا المستقبل أيضاً. هاجموا مستقبل التسامح، المستقبل الذي لا يتحكم فيه القدر، بل البشر. ولا يمكن أن نترك رؤيتنا للمستقبل تهوي مع الأبراج، فالمستقبل هش كالأبراج تماماً، إن لم يكن أكثر. فلم يُبنَ المستقبل من الفولاذ والحجارة، وإنما يقوم على أساس من القانون والتعاطف الإنساني.

أعتقد في هذه اللحظة على الأقل، وربما بحكم الضرورة، أن الهجوم الإرهابي على المستقبل قد أضر به. إنه كان يستأهل رداً قوياً: المهمة في أفغانستان، والاستمرار في تدمير القاعدة. هذا هو نوع الرد الذي يفهمه مرتكبو العنف؛ رد لا يمكن اعتباره علامة ضعف أو استضعاف. بل هو رد منطقي، ومن ثم فهو ضروري، والإرهابيون هم الذين أطلقوا له العنان.

ولكن العنف يولد العنف، ومستقبل العنف هو التدمير ببساطة: ولا شيء يأتي من لا شيء. إننا نحازف بالدخول في حرب لا نهاية لها ضد عدو غامض؛ وبالنظر إلى طبيعة العدو، فقد يكون من الصعب تحقيق انتصار كامل في هذه الحرب. ومع ذلك، لا بد أن يكتب النصر لنا.

إن أول وأقوى خطوط دفاعنا ضد العنف هو سيادة القانون، مع تطبيقه في إطار من الدبلوماسية. والولايات المتحدة، التي قامت على أساس سيادة القانون وضمن

أو الأقوياء، وليس لصالح بعض الدول، وإنما لصالح العالم وشعوبه.

وعلى ركام الحرب العالمية الثانية، اجتمعت أمم العالم معاً من أجل بناء مستقبل أفضل لكل البشرية. والاعتقاد الذي يجمعنا معاً هو الاعتقاد بأننا معاً، ومعاً فقط، يمكننا أن نبني عالماً أفضل للجميع: مدينة عظيمة فوق التل؛ قدسا جديدة؛ قدسا لكل الأديان، لكل المعتقدات؛ مدينة للتسامح؛ مدينة مشابهة لمدينة نيويورك تماماً.

ولذلك، أعتقد أن الهجمات الإرهابية كانت شديدة الإيلام، لأن مدينة نيويورك تعبير عن الأمم المتحدة إلى حد كبير، فهي مكان لكل مواطني العالم، وكل الأديان وكل المعتقدات - إنها مدينة التسامح؛ مدينة تتطلع بعزم إلى المستقبل؛ نيويورك: مدينة الأحلام، مدينة المستقبل.

ومن الغريب، أنه حتى لو أن نيويورك قد جُرحت جرحاً عميقاً بفعل هذه الهجمات، فلا أعتقد أن ثمة مدينة أخرى تملك نفس التصميم على الانطلاق نحو المستقبل. فلم تملك المدينة نزعة الانتقام، لا في الماضي ولا في الحاضر. فمدينة نيويورك تنظر إلى المستقبل دائماً. ومع أن آخرين قد يلومون نيويورك على عدم اكتراثها بالماضي، فإن تفاؤلها وتطلعها إلى المستقبل هما أكبر هدية منها للعالم.

وبالتالي، عندما شاهدنا جميعاً في أندورا وأماكن أخرى الهجمات التي وقعت على مركز التجارة العالمي، كان رد فعلي الأولي أن المختطفين الانتحاريين لم يعرفوا مدينة نيويورك. لم يعرفوا أن هذه المدينة قد جمعت بين الناس من جميع أنحاء العالم. لم يعرفوا أن من سيموتون خلال انهيار البرجين أناس ينتمون إلى العديد من الأديان وبلدان العالم.

غير أنني أدركت بعد ذلك أنهم ربما كانوا يعرفون، وأن مدينة نيويورك ربما كانت هي الهدف، وأن هدفهم هو المستقبل. أو بالأحرى، إن هدفهم كان مستقبل التسامح:

جبهة مشتركة ضد العدو. بل إنه إقرار بأن اتحادنا قوة، لأن من يقف وحده يبدو ضعيفا ومهددا بالخطر.

لا شيء يمكن أن يبرر هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومع ذلك، فمن المهم، هنا في الجمعية العامة، أن نفكر في جذور العنف. فالإرهابيون صبوا جام غضبهم واغترابهم - السياسي والثقافي والاقتصادي والشخصي - في مجرد عمل من القسوة الإنسانية التي تمثل "حلها" في الهجوم على الأبراج. ولا يمكن أن يعني هذا الهجوم أي شيء خلاف المعاناة التي لا توصف، إلا في عالم التجريد البارد فقط. ونحن بحاجة إلى انتزاع العنف من عالم المجرد إلى عالم من الحوار الإنساني.

إذا شعر الناس بأنهم مستبعدون من المستقبل، فإن غربتهم قهقري لهم يقينا مجنونا وعنيفا. ولا بد لنا أن نعمل من أجل إعادة بناء فكرة المستقبل المتسامح الذي لا يستبعد أحدا، تلك الفكرة التي يسهل نسيانها وقت الحرب، فكرة مستقبل ينعم فيه الجميع بالحماية من أولئك الذين يودون تدميره، فكرة مستقبل هو من القوة بحيث يشمل أولئك الذين لولا ذلك، قد يتلبسهم جنون الاضطلاع بدور الإله.

وذلك المستقبل يقوم على أساس الوعي، ليس بقوة الدول النووية أو الاقتصادات القوية، ولكن على أساس ضعف هذا العهد وفراغ الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء. يجب أن ندرك قوة ضعفنا، لأنه من خلال هذا الإدراك نستعيد قوتنا، ورؤيتنا لمستقبل مشترك والإرادة للعمل معا. معا، سنكسب الحرب ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تيموثي هاريس، وزير الشؤون الخارجية والتعليم في سانت كيتس ونيفس.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أحيي زملائي القادة، الذين

الحقوق للجميع، تفهم ذلك. وأندورا تفهم ذلك، لأنه بدون القانون، ما كان لنا أن نبقي كبلد قرابة الألف سنة.

وهذا هو السبب في أن أندورا تؤمن بالقانون الدولي وتؤيده وتثق أن الأمم المتحدة، لا سيما أعضاؤها الديمقراطيون، سينتشلون العالم من تاريخه المتسم بالعنف ويقودونه نحو مستقبله المشترك. وفيما يتعلق بالعراق، تؤيد أندورا دور الأمم المتحدة، وستتابع بعناية المناقشات التي ستجري في مجلس الأمن بهذا الشأن.

إن الإرهاب ليس حربا تقليدية: ولا يمكن أن تكون هناك معاهدات ولا موائيق مع الإرهابيين. وإن القانون أمر أساسي لكل البلدان، ولكن الإرهابيين لا يكثرثون بالقوانين. فهم لا بلد لهم، وهم يشكلون خطرا وتحديا. ومن هذه الزاوية، لا بد لنا أن نشرع في جهد حثيث يصل إلى جميع الشعوب، ليكون تأكيداً قويا لإنسانيتنا المشتركة. قد يكون هذا الجهد في شكل حملة إعلامية، وإن كان ينبغي أن تأتي مباشرة من جانب السياسيين والوزراء المنتخبين. إننا لا نحاول تجريد القضايا أو الانتصار في حرب كلامية. بل نحتاج إلى حشد الجميع في هذا التحالف الإنساني. ونحتاج إلى أن ندرك مدى ضعفنا فرادى.

إن إيمان أمريكا بمناعتها هو الذي اهتز بعمق من جراء الهجوم الإرهابي. ومع ذلك، فإذا كان الانهيار المفاجئ للبرجين، ومظاهر الخوف والفوضى التي عمت ذلك اليوم، قد كشفت عن نقطة ضعف، فقد كشفت أيضا عن موطن القوة: إنها قوة عزم مواطنيها والتعاطف العميق من شعوب العالم قاطبة.

وفي أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، أدركنا الحاجة إلى سيادة القانون وسبب هذه الحاجة، ألا وهو ضعف كل الشعوب في وجه هجوم غادر. إن شعار أندورا هو أن الاتحاد قوة. وهذا ليس مجرد نداء لبث الوطنية أو تشكيل

ترك المبادئ والقيم التي تربط بيننا داخل الأسرة الإنسانية وأسرة الأمم.

فلا بد للعولمة في رأينا أن تدرج العدالة العالمية الحقيقية ضمن تطبيقها للمسؤولية المشتركة والإدارة الرشيدة. ولا بد من التصدي للعمليات الانتقائية التي تؤدي لتعزيز برامج الأقوياء واستبعاد الدول الصغيرة والفقيرة والضعيفة اقتصادياً، مع الاستعداد لتصحيحها. ويرى وفدي أن الأمم المتحدة في وضع فريد يتيح لها الاستجابة لهذا التحدي. ومن ثم فإن حكومتي تعرب عن ارتياحها في المحاولات التي يبذلها البعض لتحويل بعض أجهزة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى هيئات استشارية، والابتعاد بها عن تقديم المساعدات الإنمائية التي تحتاج البلدان النامية الفقيرة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى.

ويتعين على الأمم المتحدة بوصفها هيئة تتسم بالدينامية والتقبل والتمثيل أن تتطور حتى تقف في وجه الأمواج العاتية التي تتهددنا. وعليها أن تبني شبكات للأمان الاجتماعي أو تعزز هذه الشبكات في كثير من البلدان النامية، لا أن تشرف على العمليات الموجهة إلى تفكيكها. وعلينا أن نحدد الالتزام بتحسين حياتنا وإعادة تنشيط معركتنا مع الفقر والجوع والجهل. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في هذا المسعى. والنهوض بالتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة أمر حيوي بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف.

ويحث وفدي الدول الأعضاء على التعهد بتقديم دعمها، ويرجو أن تفعل، لكفالة أن تؤتي المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة هذا العام ثمارها، وهي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وما زلنا نأمل في أن تتمكن بفضل الحوار المستمر والشراسة وبواسطة الأمم المتحدة من إحراز تقدم ملحوظ.

يساعد عملهم بلا كلل والتزامهم الدائم داخل قاعات الأمم المتحدة وخارجها على تشكيل عالم أكثر أمناً لشعوبنا. إن تحسين الحالة الإنسانية مهمة ينبغي أن نبقي ملتزمين بتحقيقها بعزم. ولا يمكننا أن نحقق ذلك إلا من خلال شراكة مجدية.

ولا يجوز أن تُستبعد من جدول أعمال هذا العام الجهود التي بذلت في العام الماضي والوعد ببناء المجتمعات. وبناء الشراكة بين المجتمعات أمر حيوي، ولكن الأهم منه أننا بحاجة إلى العدالة. ويقتضي الوفاء بالتطلعات المتمثلة في إقامة عالم أفضل وجني منافع العولمة المحمودة الاضطلاع بعمل أكثر مشقة مما تم بكثير حتى تتقلص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وبين القادرين والمحرومين في مجتمعاتنا.

فكيف يمكننا تفسير الحقائق المؤلمة المتمثلة في وجود سوق عالمية تشجع فيها البلدان التي تعاني من القصور التكنولوجي والاعتماد المفرط على الزراعة من أجل بقائها، بل تُجبر على فتح اقتصاداتها والأخذ بحرية التجارة، بينما تقوم اقتصادات تفوقها حجماً وثراءاً بتقديم الدعم المالي بصفة منتظمة للإنتاج الزراعي المحلي، لدواعٍ سياسية في جملتها، بمعدل يتراوح بين ٢٢ و ٦٠ في المائة سنوياً.

سوف تتمثل ولايتكم سيدي الرئيس هذا العام، وهو عام حاسم للغاية، في كفالة أن تتمكن شعوب العالم التي تعاني من جراء هذا الظلم من تجديد ثقتها فينا بحق والإيمان من جديد بقيم الأمم المتحدة.

لقد قال وفدي مراراً إن العولمة ليست شيئاً رديئاً. بيد أنها ما زالت تدار على نحو سيئ. ونحن نصرّ على أن الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي يعاني خللاً أصيلاً. فهو يكافئ الأقوياء ويعاقب الضعفاء. ومع تقديرنا للتغيرات العميقة والضرورية التي يمر بها عالمنا، فإننا لا نملك أن نشجع على

فالإسهام الذي تقدمه جمهورية الصين في تايوان ذات الـ ٢٣ مليون نسمة للمجتمع الدولي في مجالات التكنولوجيا والمساعدة التقنية والمساعدة الإنمائية كبير بدرجة واضحة. ومشاركتها في الأنشطة الدولية يمكن أن تضاهي مشاركة الكثير من الدول المتقدمة المتمتعة بعضوية الأمم المتحدة الكاملة، وأن تتفوق عليها في كثير من الأحيان. ومن ثم فإن من دواعي الأسف والحزن البالغ عجز الأمم المتحدة عن إيجاد صيغة مجدية وعملية تتيح للشعب الصيني على كلا جانبي مضيق تايوان إيجاد مخرج من هذا المأزق، الذي يحبط الآمال والرغبات الصادقة لدى الملايين ممن يتقيدون بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعدّ دولتهم مواطناً دولياً نموذجياً.

وقد رأينا كيف يمكن للمشاركة من جانب المجتمع الدولي أن تيسّر حدوث تطورات إيجابية من قبيل نشوء الدول. وبالنيابة عن حكومي وبالأصالة عن نفسي، أرحب بتميمور الشرقية عضواً في أسرة الأمم المتحدة. وأحييها وقادتها العظام، وأتعهد بأن تدعمها حكومي خلال العمل معها خلال الأعوام المقبلة فيما يتعلق بالمسائل ذات المصلحة المتبادلة، والتي فيها بطبيعة الحال مصلحة الأخوة بين الدول. كما أمد يد الترحيب والصدقة لحكومة سويسرا وشعبها. فقد راقبت سويسرا الأمم المتحدة سنين كثيرة، وهي ليست غريبة عن إجراءاتها. وسوف تفيد المنظمة فائدة جمة من مشاركتها، وتتطلع سانت كيتس ونيفيس إلى التعاون معها في المستقبل.

وتشكل نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة البحر الكاريبي تهديداً حقيقياً متعاضداً لأننا على عدد من الأصعدة. فهي، من الوجهة الإنسانية، تهدد بخطر تدمير الأسر وإيجاد جيل من اليتامى. وعلى الصعيد الاقتصادي، تضع عبئاً هائلاً على الموارد الصحية لبلداننا وقد بدأت بالفعل في تقويض الهياكل الأساسية الاقتصادية لبلداننا. فأكثر الأشخاص إنتاجية

وقد انقضى عام منذ وقوع أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الهمجية. وقد تغيرت الأسس التي تقوم عليها آراؤنا العالمية تغييراً ملحوظاً، كما تغيرت الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا وإلى التزامنا بالأمن على الصعيد الشخصي والوطني والدولي. وتعرب سانت كيتس ونيفيس مرة ثانية عن إدانتها دون تحفظ لأي عمل من أعمال الإرهاب، في أي مكان بالعالم. ولا نرى أن قتل الأبرياء دون تمييز تعبيراً عن اليأس أو الشعور بالظلم وسيلة مقبولة من وسائل الانتصاف. ونعرب عن تقديرنا الكبير لقدسية الحياة، وعن التزام حكومي بحمايتها. وسنتضافر في العمل ضمن نطاق الأمم المتحدة لكي نعثر على حلول دولية للتصدي لهذا العدوان. ولعلنا نكفل أن تُشن الحرب المستمرة على الإرهاب ضمن هياكل المؤسسات الدولية من قبيل الأمم المتحدة.

ونحن ندعو المجتمع الدولي عاماً بعد عام للانضمام إلى حملتنا النبيلة لوقف الشحن العابر للنفائات النووية خلال منطقة البحر الكاريبي التي ننتمي إليها، ولكن هذه الدعوة لا تجد مجيباً. وأجدد نداءنا اليوم. وتحت سانت كيتس ونيفيس على القيام بأعمال متصلة للمتابعة من أجل إضفاء معنى وحياة على قرار الأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠٠٠ بإعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

والتمثيل أمر حيوي لشعوب العالم، وأرجو كما فعل وفدي في الماضي أن أشدّد من جديد على وضع شعب جمهورية الصين في تايوان. والعضوية في هذه المنظمة هي في ذاتها إثبات لحقوق الإنسان الأساسية لشعب من الشعوب واحتفاء بها. ولذلك فإننا نأسف لاستمرار حالة الجمود التي ينجم عنها استبعاد شعب جمهورية الصين في تايوان من أسرة الأمم المتحدة.

محلية، ولكن حينما نريد اتخاذ إجراء محلي يجب أن نتذكر أننا مواطنون عالميون وبذلك، يجب أن يصير هدف العولمة توحيد قواعد اللعبة لتوفير فرص مساوية للجميع. ونتيجة لذلك، يجب أن تعبر الاستراتيجيات عن تدابير بناء الثقة من أجل التجارة الحرة والتنمية المستدامة.

وفي الختام، استحو لي أن أقول إن الأمم المتحدة ظلت صامدة من أجل السلم والرخاء والأمن لجميع الشعوب. وقد فعلت الكثير لضمان السلم والعدالة في جميع أنحاء العالم، بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي. وقد وضعت لنفسها أهدافاً طموحة لهذه الألفية: التعليم الأساسي للجميع، والقضاء على الفقر، وتخفيض الإصابات بالفيروس/الإيدز وضمان التنمية المستدامة للجميع. ويتضرع شعبنا، بل وجميع مواطني المجتمع العالمي إلى الله، من أجل إيجاد الرغبة السياسية لترجمة تلك الأهداف الطموحة إلى حقيقة واقعة. ويجب أن يصير العمل الإيجابي، عوضاً عن البيانات البلاغية، السمة المميزة للأمم المتحدة في الألفية الثالثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي الأورابل فريديك أ. ميتشيل، عضو البرلمان، ووزير الشؤون الخارجية والخدمات العامة في جزر البهاما.

السيد ميتشيل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن رئيس الوزراء بيرى ج. كريستي، وكمثلت جزر البهاما، أهنتكم أحر التهاني، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وجزر البهاما على ثقة بأن هذه الدورة سيتم توجيهها إلى اختتام مثمر تحت قيادتكم القديرة. ويمكن لكم ولمكتبكم المتسم بالكفاءة كذلك أن تطمئنوا إلى دعم جزر البهاما الكامل في أداء واجباتكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ

وأقواهم بنية معرضون للخطر، والمصابون بالمرض تقل قدرتهم شيئاً فشيئاً على الإسهام في النشاط الاقتصادي وفي نمو بلدانهم. فهم يتطلبون بدلاً من ذلك الدعم الطبي والمالي. ويتعين نقل الموارد المخصصة لمجالات أخرى من أجل التصدي للوباء الجديد.

يتضح أن بإمكان شركات الأدوية والحكومات التي تدعمها أن تفعل ما هو أكثر بكثير لتخفيض تكلفة مضادات الآثار الجانبية للفيروسات. ويجب أن تفعل شركات القطاع الخاص المزيد لمساعدة الموظفين والأسر الذين يعانون من الفيروس/الإيدز. ومن المؤسف أن مبلغ ١٠ بلايين دولار من الموارد المطلوبة للصندوق العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز والسل والملاريا لم يتوفر بعد.

وتكرر سانت كيتس ونيفيس نداءها لإيجاد نماذج جديدة لمعالجة أوجه عدم الإنصاف الذي تتسم به العولمة. ونحث المجتمع الدولي على وضع أطر للترويج للحريات الأساسية ليس فيما يتعلق بالحقوق السياسية فحسب، مثل حق حرية الرأي وحق التصويت، ولكن أيضاً الحقوق الإنسانية في التنمية الاقتصادية. ولن نحصل على عالم ينعكس فيه مسار الفوضى والإرهاب والصراعات فيما بين الدول والحروب إلا حينما نفي بالاحتياجات الأساسية للبشرية - حينما نطعم الجوعى، ونجعل المعرضين للخطر أقوىاء ونمكّن الضعفاء والمعوزين والمحرومين والمقهورين ونجعلهم يشعرون بالانتماء وحينما يصيرون أحراراً في المشاركة التامة في الأمور المتعلقة بمستقبلهم.

إن ما نطلبه ممكن بالتأكيد تحقيقه، فنحن ناشد الأمم المتحدة تيسير وجود نظم يسمح فيها بالازدهار للشراكة والمسؤولية الجماعية واحترام بعضنا بعض. وهذا ممكن إذا أدركت الدول أن السياسات القومية تكون لها نتائج دولية في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تظل السياسات

وتؤمن حكومة جزر البهاما أن الحكم الرشيد على جميع المستويات حق إنساني أساسي. وبوصفنا مؤيدين لذلك الحق، فقد ألزمت أنفسنا بتعميق تقاليدنا الديمقراطية العريقة. فالانتخابات العامة ليست نهاية المطاف. بل يجب أن يكون للمواطنين دور يؤديه في حكم البلاد. ويجب تشجيع المجتمع المدني على تطوير أمور البلاد والاشتراك فيها. وتلتزم حكومة البهاما بمشاوره شعبها في جميع المسائل ذات الأهمية. وقد أصبح ذلك ضرورياً حيث أن بلدنا يعيد النظر في دوره وفي بالتزاماته تجاه الدول الأعضاء الأخرى على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد تم إحياء الذكرى الأولى لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتاغون، بالقرب من واشنطن العاصمة، والمأساة في بنسلفانيا منذ أيام قلائل. وفي هذه المناسبة، تكرر البهاما إدانتها لتلك الأعمال بوصفها هجمات على قيمنا وحضارتنا. ويجب ألا تمر مثل هذه الأعمال من دون عقاب. ولذلك فنحن ندعم تدابير تقديم المذنبين للعدالة ومنع الهجمات المشابهة في جميع أشكالها ومظاهرها. ونحن مصممون على آرائنا بشأن هذا الأمر. ونود أن نتوقف لكي نتذكر الأسر والأصدقاء في بلدان من جميع أنحاء العالم ممن فقدوا أحببتهم نتيجة لتلك الهجمات.

وفي بلدنا، نحاول استعادة وضعنا السابق بعد آثار ما يشابه الضربة القاضية التي تسببت فيها البطالة التي نجمت عن الهجمات. ونحن نتخذ خطوات لإعادة بناء اقتصادنا. وقد شرعنا في إدخال تغييرات على قوانيننا المحلية، وفي الأمم المتحدة، أصبح الكمنولث ومنظمة الدول الأمريكية طرفين في اتفاقيات دولية لتدعيم قدرتنا على أداء دورنا الضروري في مكافحة مثل هذه الهجمات على أسلوب حياتنا. وسواصل تقديم كامل دعمنا للجهود الدولية للقضاء على

سلفكم ممثل جمهورية كوريا لقيادته الماهرة أثناء الدورة السادسة والخمسين.

إن حق تقرير المصير والتعبير الكامل والعادل وغير المعاق لإرادة الشعب من المبادئ التي تقرها جزر البهاما أعلى التقدير. وتطلع البهاما إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في الأمم المتحدة حينما تتبوأ مكانها في الجمعية في غضون أسابيع معدودة. ومن دواعي سرور البهاما أيضاً أن ترحب بسويسرا في أسرة الأمم.

وقد اتفق العالم على أن الأمم المتحدة مكان تتساوى فيه الأمم صغيرها وكبيرها، وتتم فيه تسوية النزاعات الدولية سلمياً وحيث لا تتم مساندة استخدام القوة إلا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد وقعت جزر البهاما وجميع الدول الممثلة هنا على هذا العقد، وهو عقد، في رأينا، لا يمكن انتهاك حرمة ويجب احترامه. ويجب ألا يكون هذا أمراً من قبيل ما يتفق مع المصلحة، وهو ينطبق، في رأينا، على جميع الأمم صغيرها وكبيرها. واليومؤكد مجدداً تمسك جزر البهاما بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتثق جزر البهاما بحكومة وشعباً في الأمم المتحدة وستواصل دعمها وإعلاء شأن المبادئ الأساسية التي يتوقف عليها نجاحها وفعاليتها.

ونؤكد مجدداً التزامنا بسيادة القانون وباحترام ممثل لحق تقرير المصير، وسيادة الدول وحق الشعوب في كل مكان أن تتوقع من حكوماتها، المنتخبة بأسلوب حر وديمقراطي، أن تحمي حقوقها. ونحث قادة العالم على قبول رغبة الشعوب فهي المصدر الوحيد لشرعيتهم، وإن إرادة الشعوب يجب ألا تقهر بأي أسلوب. ونحن نرفض أن يكون ضيق أفق التفكير تبريراً للتشويش على النية والإرادة الحقيقيتين لأي شعب كما يعبر عنهما في صناديق الاقتراع.

وخططة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

إن المجتمع الدولي يواجه مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد أحرزنا تقدماً كبيراً في هذه المجالات، ولكنه لا يكفي لوقف الدوامية المستمرة للفقر والجوع وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة والأمراض، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو لمعالجة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعتري جزر البهاما قلق شديد إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتقدم البطيء في مكافحة هذا المرض.

والسؤال العصيب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكل القضايا الأخرى هو: إلى أين نتجه؟ لقد تعهدت هذه الهيئة بالتزامات هامة للعالم. وهناك استعراضات وخطط وبرامج عمل. وقد نغفر لشعوبنا تحكمها وانتقادها الموجهين للأمم المتحدة بأنها ساحة للخطب. ولكن رأينا هو أنه من الأفضل أن نتكلم بدلاً من أن نتحارب. فالكلام في الحقيقة شكل من أشكال العمل، ولا شك أنه فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تكتسب المناقشة أهمية رئيسية بالنسبة للحلول. ولكن شعوبنا تتطلع إلى تقديم الأموال على الفور وإلى القيام بأعمال مباشرة. يجب ألا ننهم بالتقاعس في وجه المعاناة والمحنة الإنسانية.

ولقد أظهرنا في جزر البهاما باقتدار تصميمنا على القيام بدورنا في هذه المساعي. وتم الاعتراف لنا بالفضل في برامجنا النموذجية، خاصة فيما يتعلق بمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجهود السيطرة على انتشاره. ونود أن نشكر على وجه الخصوص منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التي تحتفل الآن بعامها المائة، على التعاون الذي تقدمانه لجزر البهاما وعلى عملهما المتميز في مجال الصحة الدولية. ونود أن نشيد بالمبادرة الأخيرة المتعلقة

هذه الكارثة. وفي نفس الوقت، نحن مصممون على ضمان ألا تتوضع في هذا الكفاح حقوقنا وحرياتنا الأساسية.

وتؤمن جزر البهاما بأنه لا يوجد تراث يمكن أن نتركه للأجيال القادمة أفضل من كوكب الأرض وهو آمن ومأمون ويمكن أن تدوم الحياة فيه. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بإمكانية التنمية دون إصابة البيئة بالضرر. وقد ركزنا على هذه النقطة في مؤتمر قمة العالم المعني بالتنمية المستدامة. فالبيئة ليست مجرد الوسيط الحيوي الذي يدعم حياة سكان جزر البهاما فحسب، بل أيضاً السبب الأساسي لتجاذبنا الاقتصادي. ولذلك فقد أعطت الحكومة أولوية عالية للحفاظ على البيئة وحمايتها واتخذت خطوات عملية لتنفيذ ذلك.

ونكرر قلقنا الذي أعربنا عنه في مؤتمر القمة والمتعلق بالخطر الذي يتعرض له الدول الجزرية الصغيرة النامية من جراء كل مظاهر تغيير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات البحار. وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن عميق قلقنا لبعض شركائنا من الدول الصناعية فيما يتعلق بالنقل العابر للنفايات النووية عبر منطقة البحر الكاريبي وعن التأثيرات المأساوية التي قد تنجم عن ذلك على اقتصاديات جزر البهاما ومنطقة البحر الكاريبي. فالسياحة هي الصناعة الأساسية لدينا. ومما قد يرقى إلى مصاف اليقين أن أي حادث يتعرض له وقود نووي مستنفد سيدمرها.

ونحن لا نقبل السماح باستمرار عمليات نقل النفايات النووية من سفينة إلى أخرى بحجة أن احتمال وقوع الحوادث فيها ضعيف. إننا نشدد اليوم على هذا الأمر ونطلب وقف عمليات النقل هذه من سفينة إلى أخرى.

وتتضم جزر البهاما صوتها إلى الآخرين في الحث على التصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه المبكر وفي إعادة التأكيد على التزامها بالتنمية المستدامة وبالإعلان السياسي

التي تم اتخاذها لتقديم المساعدة والدعم إلى هايتي تمنحنا أملا كبيرا. ولقد أسعدتنا كثيرا جهود مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للعمل مع حكومة هايتي على إزالة العقبات المالية القائمة التي تعيق الجهود الإنمائية. كما نرحب بقرار منظمة الدول الأمريكية وإعلان الولايات المتحدة بأنها ستتبرع بموارد إضافية لبعثة منظمة الدول الأمريكية الخاصة في هايتي. إن الهجرة غير القانونية من هايتي تسبب في استنزاف خطير لموارد جزر البهاما. وعلاوة على الجهود الثنائية بين هايتي وجزر البهاما لمعالجة هذه المشكلة ترى جزر البهاما أن المبادرات الدولية ذات الهدف المحدد، بتعاون حكومة هايتي، تمثل أفضل أمل لشعب هايتي.

وتؤثر الهجرة غير القانونية من كوبا علينا أيضا بشكل سلبي. ولا تزال جزر البهاما تنادي بتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. إننا نرى أن لمثل هذا التطبيع دورا رئيسيا في حل ذلك البعد في مشكلة الهجرة.

وترحب جزر البهاما بدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وبإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة حاسمة في مكافحة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني يثير القلق. وينبغي أن يتحقق السلام بينهما. ونحن ندعم التسوية السلمية لهذه القضية وفق جميع قرارات الأمم المتحدة المنطبقة عليها. ولكل شعب الحق في أن تكون له دولة خاصة به تعيش في سلم وأمن.

ويعتري البهاما قلق إزاء التطورات في أفريقيا. وبصفتنا جزءا من الشتات الأفريقي نود أن نرى أفريقيا تزدهر والحروب فيها تتوقف وأن تُطبق فيها سياسات عادلة لجميع شعوب تلك القارة العديدة والمتنوعة.

بتوفير أدوية مضادات الآثار الجانبية للفيروس لبلدان البحر الكاريبي بغية المساعدة في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن جزر البهاما قلقة إزاء النظام الاقتصادي العالمي الحالي. ونحن نتساءل عما إذا كان بإمكان العولمة وتحرير التجارة أن يفلح بالفعل كأداتين للتغيير التقدمي في جميع البلدان الكبيرة والصغيرة، المتقدمة والنامية. إننا ملتزمون بالتكيف مع التغيير، ولكن بالخطى والأسلوب والشكل الذي يتناسب مع طريقة حياتنا. ولقد تصدت الجماعة الكاريبية، التي تنتمي إليها جزر البهاما، إلى التحديات المتمثلة في ضمان مستوى من الاستقرار بين بلدانها الأعضاء في مواجهة العولمة. ولكن جزر البهاما ترى أنه من الممكن، بل ويجب، فعل المزيد لمساعدة جماعتنا الكاريبية على التكيف مع هذه التغييرات المفروضة من الخارج عن طريق سياسات تجارية عادلة وحساسة ومن خلال إصلاح المؤسسات المالية الدولية وممارساتها الإقراضية.

إن جزر البهاما تمثل نقطة عبور للأنشطة غير القانونية بدون دراية منها: تهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة. والهدف النهائي لهذه الأنشطة هو الولايات المتحدة. كما أننا نعاني من تزايد الجريمة العنيفة بسبب الأسلحة المهربة إلى بلدنا من الولايات المتحدة. فهذه الأسلحة ترهب مجتمعا. وتعمل جزر البهاما بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وبلدان أخرى مجاورة لمعالجة هذه القضايا. ولا بد من القيام بعمل أقوى وفعال لخفض الطلب على المخدرات في البلد المتلقي لها. ولا بد من القيام بعمل أكثر فعالية لوقف تدفق الأسلحة غير القانونية.

وتهتم جزر البهاما اهتماما كبيرا بالسلم والاستقرار في الدولة الشقيقة في الجماعة الكاريبية، هايتي. ونظرا لعلاقتنا القديمة والمتطورة مع هايتي فإن الخطوات الإيجابية

إننا ندعم إصلاح مجلس الأمن. وترى جزر البهاما أن الوقت قد حان لكي نتخذ القرارات الصعبة ونتفق على برنامج إصلاح عملي يأخذ تماما في الاعتبار الحاجة إلى عضوية متساوية وإلى مجلس أكثر ديمقراطية وشفافية.

إن جزر البهاما بلد صغير، وبدون الحفل الذي يتوافر في الأمم المتحدة ولا غنى عنه سيضيع صوتها أو يتم تجاهله في أفضل الأحوال. لدينا هنا، بغض النظر عن الحجم والثروة، القدرة على التكلم بصوت متساو وعلى التصويت بقوة متساوية على أمور تؤثر في نوعية حياتنا اليوم وستؤثر في نوعية العالم الذي سنتركه ورائنا للأجيال القادمة. ولذلك توجد أهمية كبيرة في أن نحافظ على سلامة هذه المنظمة وأن نحترمها. وواجب على الدول الأعضاء أن تأتي إلى هنا سعيا للإنصاف وينبغي ألا تعمل بشكل أحادي خارج حدود الميثاق. وتعيد جزر البهاما التأكيد على التزامها بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة كما يجسدها ميثاقها. وبهذا الالتزام أختتم كلمتي هنا اليوم أمام الجمعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.